

اتفاقية العميل

1. مقدمة

1.1. حررت هذه الاتفاقية بين **KEY WAY MARKETS LTD** (يشار إليها فيما يلي باسم "Key Way" "الشركة" أو "نحن") من جانب العميل (الذي قد يكون كيان قانوني أو شخص طبيعي)، الذي أكمل نموذج تطبيق فتح حساب ووافقت عليه الشركة كعميل (يُشار إليه فيما يلي باسم "العميل" أو "أنت") من جانب آخر.

1.2. الشركة مرخصة ومنظمة من سلطة تنظيم الأوراق المالية لدى سوق أبوظبي العالمي للعروض التعامل مع الاستثمارات كأساس (بناءً على مبادئ أساسية مطابقة). يقع مكتبها المسجل في 132، الطابق 15، برج الختم، مُربعة سوق أبوظبي العالمي، جزيرة المارية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة Key Way مُطالبة بإجراء أعمالها وتعاملاتها معك وفقاً للشروط واللوائح الخاصة بسوق أبوظبي العالمي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

1.3. أُعدت اتفاقية العميل هذه مع ملاحظتها، أو أي من المستندات التالية، أو أي مستند آخر يمكن تعديله من وقت لآخر ونشره على موقعنا الإلكتروني، بالرجوع إلى هذه الشروط وتشكل جزءاً من علاقتك التعاقدية معنا:

1. [الكشف عن المخاطر؛](#)

2. [سياسة الخصوصية؛](#)

3. [سياسة ملفات تعريف الارتباط؛](#)

4. [التكاليف والرسوم؛](#)

5. [سياسة تصنيف العميل؛](#)

6. [تعريف الشخص المكشوف سياسياً؛](#)

7. [إخلاء مسؤولية؛](#)

8. [سياسة الصراع؛](#)

9. [سياسة تنفيذ الطلب؛](#)

10. [إشعار الكشف عن المخاطر والتحذيرات](#)

(إجمالاً "الاتفاقية")، حدّدت الشروط بناءً على الخدمات التي ستقدمها الشركة إلى العميل. ستتولى إدارة التداول الخاص بك في الأدوات المالية (على وجه التحديد عقود الفروقات) وحقوق والتزامات كلا الطرفين ويتضمن أيضاً المعلومات المهمة التي نحتاجها كشركة منظمة. من خلال التقدم بطلب للحصول على خدماتنا، فأنت توافق على شروط وأحكام جميع المستندات المذكورة أعلاه والتي تشكل الاتفاقية وهذا يعني أنه في حالة قبولك من قبلنا كعميل لنا، فإننا سنلتزم بهذه الشروط والأحكام.

لهذه الأسباب، ننصحك بقراءة جميع الوثائق المذكورة أعلاه بعناية والتي هي نموذج الاتفاقية وأي رسائل أو إشعارات أخرى مرسلة من طرفنا والتأكد بأنك تفهم وتوافق عليها قبل إبرام اتفاقية معنا. ننصحك بقراءة "الشروط والأحكام الخاصة باستخدام موقعنا الإلكتروني" و "سياسة الخصوصية" على [موقعنا الإلكتروني](#).

1.4. تلغي الاتفاقية أي اتفاقيات أو ترتيبات أخرى أو بيانات صريحة أو ضمنية صادرة عن الشركة أو أي مقدم (مقدمون).

1.5. يجب أن تكون الاتفاقية ملزمة وتطبق لصالح الأطراف والورثاء المتنازل لهم.

1.6. في حال لم تكن متأكدًا من صحة هذه الشروط أو طبيعة المخاطر التي تنطوي عليها، فلا يجب عليك التوقيع على نموذج طلب فتح حساب تداول. إذا قمت بملء وتوقيع وتقديم نموذج طلب فتح الحساب إلى KEY WAY، فهذا يشير إلى أنك قد أكدت أنك



قرأت واستلمت وأنت تفهم تمامًا شروط وأحكام الأوراق ذات الصلة (بما في ذلك الكشف عن المخاطر والسياسة)، وأنت تدرك وتوافق على أن علاقتك مع KEY WAY ستتأثر بهذه الشروط والأحكام بصيغتها المعدلة من وقت لآخر.

1.7. إذا أُجريت أي تغييرات أو حذف غير مصرح به للشروط أو المستندات المشار إليها هنا، فإن هذه التغييرات أو السهوات لن تكون ملزمة لـ KEY WAY وستُدير المحتويات الأصلية لما ورد أعلاه حسابك. إذا وصلت استخدام الموقع والنظام، فستقبل تلقائيًا جميع الإصدارات المستقبلية من الشروط والمراجع المضمنة في المستند.

1.8. التوقيع الشخصي على الاتفاقية غير مطلوب، ولكن في حال كنت ترغب بالتوقيع عليها، فيمكنك طباعتها والتوقيع على نسختين من الاتفاقية وإرسالهما إلينا. سنحتفظ بنسخة واحدة لسجلاتنا ونعيد إليك الأخرى موقعة بواسطة بواسطتنا أيضًا.

2. تعريف وتفسير الشروط

2.1. تعريفات في هذه الاتفاقية

شروط التداول غير العادي يجب أن تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، تعليق أو إغلاق أي سوق أو التخلي عن أو فشل أي حدث يتعلق به أو تسعير أو حدوث حركة مفرطة في مستوى أي تداول بالهامش و/أو السوق الأساسي أو توقعنا المعقول لحدوث مثل هذه الحركة.

التداول التعسفي يجب أن تتضمن أيًا من الإجراءات التالية مثل، وضع طلبات "إيقاف الشراء" أو "إيقاف البيع" قبل إصدار الأخبار ذات الصلة بالسوق الأساسي أو الأصول، أو المضاربة، أو التلاعب، أو استغلال أي عدم دقة زمنية و/أو طفيفة في أي سعر أو السعر المعروض على المنصة، مزيج من المواجز الأسرع/الأبطأ، وإساءة استخدام ميزة إلغاء الصفقات المتاحة على المنصة أو استخدام (بدون موافقة خطية مسبقة من الشركة) لأي روبوتات أو عناكب أو إدخال بيانات آليًا آخر مع النظام الأساسي، استخدام أي برنامج يطبق تحليل الذكاء الاصطناعي على أنظمة و/أو منصة (منصات) الشركة و/أو حساب العميل..

الوصول إلى البيانات تعني رقم الحساب وتسجيل الدخول وكلمة المرور الخاصة بالعميل وأي معلومات أخرى قد تطلبها الشركة، والتي تكون مطلوبة للوصول إلى المنصة (المنصات) واستخدامها، وهو أمر مطلوب لإجراء الطلبات عبر الهاتف و/أو أي رموز سرية و/أو طرق للتحقق من الهوية تصدرها الشركة من وقت لآخر للعميل.

الحساب يعني أي حساب تحتفظ به معنا لأغراض التداول بموجب هذه الشروط والذي يتم فيه الاحتفاظ بأموالك أو ضمانات أخرى وتضاف فيه الأرباح و/أو الخسائر المحققة و/أو المخصصة.

اتصالات الحساب تعني جميع بيانات الحساب الحالية والمستقبلية وتأكيدات المعاملات والإشعارات والإفصاحات والاتصالات التنظيمية (بما في ذلك النشرات وطلبات الوكيل وبيانات الخصوصية) وغيرها من المعلومات والوثائق والبيانات والسجلات المتعلقة بحساباتي وخدماتي. (بما في ذلك هذه الاتفاقية) تُسَلَّم وتُوقَّر لك من قبلنا، كمصدر أداة لاستثمارك والأطراف الثالثة.

نموذج تقديم فتح حساب يعني نموذج الطلب/الاستبيان الذي أكمله العميل من أجل التقدم بطلب للحصول على خدمات الشركة بموجب هذه الاتفاقية وفتح حساب العميل، والذي من خلاله ستحصل الشركة إما النموذج / الاستبيان على معلومات من بين أشياء أخرى لتحديد هوية العميل والعناية الواجبة، وتصنيفه ومدى مناسبته أو ملاءمته (حسب الاقتضاء) وفقًا للوائح المعمول بها.

بيان الحساب يعني البيان الدوري لأنشطة التداول، والرسوم، والتكاليف، والعمولات، والرسوم الأخرى السارية المقيدة أو المخصصة من حسابك في وقت محدد.

ADGM تعني سوق أبوظبي العالمي.

ADGM القانون التأسيسي يعني قانون أبوظبي رقم 4 لسنة 2013 بشأن سوق أبوظبي العالمي الصادر عن صاحب السمو حاكم إمارة أبوظبي.



شركة منتسبة يعني فيما يتعلق بالشركة، أي كيان يتحكم بشكل مباشر أو غير مباشر في الشركة أو يسيطر عليها، أو أي كيان يخضع بشكل مباشر أو غير مباشر للسيطرة المشتركة مع الشركة؛ وتعني "الرقابة" القدرة على التوجيه أو الوجود الأساسي لإدارة شؤون الشركة أو الكيان.

الاتفاقية تعني هذه الوثيقة التي تحمل عنوان "اتفاقية العميل" مع ملاحقها المرفقة والمستندات المعنونة "سياسة تصنيف العميل" و"ملخص سياسة تضارب المصالح" و"ملخص سياسة تنفيذ الطلب وأفضل المصالح" و"الإفصاح عن المخاطر وإشعار التحذيرات"، "إجراءات الشكاوى للعملاء"، "جدول العمولات والرسوم" وأي مستند آخر متاح على [الموقع](#) يمكن تعديلها و/أو استكمالها من وقت لآخر. بغية تجنب الشك، تحل هذه الاتفاقية محل أي اتفاقية عميل سابقة سارية بينك وبيننا والتي تعاملت مع المعاملات وتحل محلها؛

اللوائح المعمول بها تعني:

1. لوائح أو قواعد سوق أبوظبي العالمي الصادرة بموجب هذه اللوائح؛
2. قواعد سلطة تنظيمية ذات صلة؛
3. قواعد البورصة ذات الصلة؛ و
4. جميع القوانين والقواعد واللوائح الأخرى المعمول بها سارية المفعول من وقت لآخر، كما هو مطبق على هذه الاتفاقية أو أي معاملة أو خدمات التجارة الإلكترونية الخاصة بنا.

الطلب يعني السعر الأعلى في عرض الأسعار الذي يمكن للعميل الشراء به.

الممثل المُصرَّح له تعني الشخص المذكور في الفقرة 36.1 في اتفاقية العميل.

الرصيد تعني النتيجة المالية الإجمالية في حساب العميل بعد آخر معاملة مكتملة وعملية إيداع/سحب في أي فترة زمنية.

العملة الأساسية تعني العملة الأولى في زوج العملات التي يشتري العميل أو يبيع مقابلها عملة التسعير.

العرض يعني السعر الأقل في عرض الأسعار الذي يمكن للعميل البيع به.

يوم العمل تعني من الأحد إلى الخميس شامل، باستثناء أي أيام متعلقة بالعطلة الرسمية أو الأيام التي نظل فيها المؤسسات الخاصة مغلقة وفقاً لأمر سلطة سوق أبوظبي العالمي أو الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة. قد تتطلب بعض الطلبات التي نتلقاها التنفيذ من خلال شركة مرتبطة أو إجراء معاملات معها. عندما تكون هذه هي الحالة واليوم الذي يُمرَّر فيه الطلب أو استلامه ليس يوم عمل في نطاق اختصاص الشركة المرتبطة ذات الصلة، فسيتم تنفيذ الأمر في يوم العمل التالي لتلك الولاية القضائية.

العميل تعني أنت أو الشخص أو الكيان القانوني الذي هو طرف في هذه الشروط و عميل الشركة.

حساب العميل أو حساب التداول يعني الحساب الشخصي المميز للعميل الذي يتكون من جميع المعاملات المكتملة والصفقات المفتوحة والطلبات على المنصة ورصيد أموال العميل ومعاملات الإيداع/السحب لأموال العميل. قد تقدم الشركة أنواعاً مختلفة من الحسابات ويمكن العثور على المعلومات ذات الصلة على [الموقع الإلكتروني](#).

أموال العميل تعني، وفقاً لقواعد أموال العميل، أموال بأي عملة تتلقاها الشركة أو تحتفظ بها للعميل، أو نيابة عن العميل، في سياق أو فيما يتعلق بالأعمال المنصوص عليها في الاتفاقية بخلاف الأموال التي هي مستحق وواجبة السداد من قبل العميل للشركة أو أي طرف ثالث.

قواعد أموال العميل تعني أحكام قواعد السلوك المهني في سوق أبوظبي العالمي المتعلقة بالأموال التي نحصل عليها من العملاء.

الصفقة المُغلقة تعني عكس الصفقة المفتوحة.

المعاملة المكتملة في العقود مقابل الفروقات تعني صفتين متقابلتين من نفس الحجم (فتح صفقة وإغلاق صفقة): شراء ثم بيع والعكس صحيح.

دعوة الامتثال يجب تحمل المعنى المحدد في الفقرة 25.1. من اتفاقية العميل.

العقود مقابل الفروقات أو CFD تعني العقد، وهو عقد الفروقات بالرجوع إلى الاختلافات في سعر الأصل الأساسي. عقد الفروقات هو أداة مالية. يجب قراءة استخدام مصطلح العقود مقابل الفروقات في هذه الاتفاقية، ما لم يُنص على خلاف ذلك، ليشمل سوق صرف العملات (الذي يمكن استخدامه في [موقعنا](#) والمادة التسويقية الخاصة بنا).

مواصفات العقود تعني شروط التداول الرئيسية في العقود مقابل الفروقات (على سبيل المثال فروق الأسعار، والمقايضات، وحجم اللوت، والهامش الأولي، والهامش الضروري، والهامش المحوط، والمستوى الأدنى لوضع أوامر إيقاف الخسارة، وجني الأرباح وحد الطلبات، ورسوم التمويل، والرسوم، وما إلى ذلك) من أجل كل نوع من عقود الفروقات على النحو الذي تحدده الشركة من وقت لآخر. تظهر مواصفات العقود على [الموقع](#) و/أو المنصة.

المُراقب يُقصد بها الشخص الطبيعي أو القانوني الذي يحدد أغراض ووسائل معالجة البيانات الشخصية.

التسهيلات الائتمانية تعني الائتمان أو حد الائتمان الذي نقدمه لك في أي وقت ولأي سبب فيما يتعلق بحسابك أو أنشطة التداول الخاصة بك، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) حيث نضيف إلى حسابك بالهامش تحسبًا لتلقي الهامش منك، أو حيث نوافق على إضافة هامش إلى حسابك لأي سبب من الأسباب.

عملة حساب العميل تعني العملة المقومة في حساب العميل، والتي قد تكون اليورو أو أي عملة أخرى تقدمها الشركة من وقت لآخر.

زوج العملة تعني الشيء أو الأصل الأساسي لصفقة عقود الفروقات بناءً على التغيير في قيمة إحدى العملات مقابل الأخرى. يتكون زوج العملات من عملتين (عملة التسعير والعملة الأساسية) ويوضح مقدار عملة التسعير المطلوبة لشراء وحدة واحدة من العملة الأساسية.

الفروقات تعني الفرق في السعر عند فتح الصفقة وإغلاق هذه الصفقة.

قيمة عقارية يعني الرصيد زائد أو ناقص أي ربح أو خسارة عائمة ناتجة عن مركز مفتوح وتحسب على النحو التالي: القيمة العقارية = الرصيد + الربح العائم - الخسارة العائمة.

المحادثة الإلكترونية تعني محادثة بينك وبيننا تتم عبر خدمات التداول الإلكترونية الخاصة بنا.

خدمات التداول الإلكترونية تعني أي خدمات إلكترونية (جنبًا إلى جنب مع أي برنامج أو تطبيق ذي صلة) يمكن الوصول إليها بأي وسيلة تقدمها بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر التداول أو الوصول المباشر إلى السوق أو توجيه الطلبات أو واجهة برمجة التطبيقات أو خدمات المعلومات التي نمحك الوصول إليها أو توفرها لك إما مباشرة أو من خلال موفر خدمة تابع لجهة خارجية، وتستخدمه لعرض المعلومات و/أو الدخول في معاملات، وتعني "خدمة التجارة الإلكترونية" أيًا من تلك الخدمات؛

تفاصيل إضافية تعني التفاصيل المطلوبة لكي تتمكن الشركة من تقديم الطلب بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر رقم حساب العميل وكلمة مرور العميل في حالة تعليمات الهاتف وأي تفاصيل تحقق أخرى قد تطلبها الشركة، نوع الأصل الأساسي، الاتجاه (شراء/أو بيع)، سعر الافتتاح، سعر الإغلاق، نمط الطلب، الحجم، إذا وضع العميل أمرًا معلقًا (حد أو إيقاف)، سيشير العميل إلى السعر المقصود الذي سيدخل به السوق وأي وقف خسارة و/أو جني أرباح، إلخ.

حالة التصيير يحمل نفس التعريف المحدد في الفقرة 14.1. من اتفاقية العميل.

سعر الصرف يُقصد به السعر (فيما يتعلق بعملتين قد ترغب في فتح عقد فروقات للعملات الأجنبية فيما يتعلق بهما) والذي يمكن من خلاله شراء وحدة واحدة من العملة الأولى التي تحددها أو بيعها، حسب الحالة، إلى وحدات من العملة الثانية التي تحددها.

موقع التنفيذ يعني الكيان المذكور في الفقرة 30.3.1 من اتفاقية العميل.

نظام تداول آلي يعني نظام تداول ميكانيكي عبر الإنترنت مصمم لأتمتة أنشطة التداول على منصة تداول إلكترونية. يمكن برمجتها لتنبية العميل بفرصة تداول ويمكنه أيضاً تداول حسابه تلقائياً لإدارة جميع جوانب عمليات التداول من إرسال الطلبات مباشرة إلى المنصة إلى الضبط التلقائي لإيقاف الخسارة ووقف الخسارة المتحرك ومستويات جني الأرباح.

استحقاق المعاملة تعني المعاملة التي لها فترة عقد محددة، ينتهي في نهايتها استحقاق المعاملة تلقائياً؛

الأداة المالية تعني الأدوات المالية بموجب ترخيص الشركة. يمكن العثور على قائمة بالأدوات المالية التي تقدمها الشركة على موقع الشركة الإلكتروني أدناه [قسم الملفات القانونية](#).

الخسارة العائمة في العقود مقابل الفروقات تعني الخسارة الحالية في الصفقات المفتوحة المحسوبة على الأسعار الحالية (تمت إضافة أي عمولات أو رسوم إن وجدت).

الربح العائم في العقود مقابل الفروقات تعني الربح/ الخسارة الحالية في الصفقات المفتوحة المحسوبة على الأسعار الحالية (تمت إضافة أي عمولات أو رسوم إن وجدت).

حدث مُصنّف كقوة قاهرة يجب أن تحمل المعنى كما هو مذكور في الفقرة 28.1. من اتفاقية العميل.

سوق صرف العملات تعني نوع عقود مقابل الفروقات، حيث يكون الأصل الأساسي هو زوج العملات.

الهامش الحر يعني مقدار الأموال المتاحة في حساب العميل، والتي يمكن استخدامها لفتح صفقة أو الحفاظ على صفقة مفتوحة. يُحسب الهامش الحر على النحو التالي: السيولة أقل (ناقص) الهامش الضروري [الهامش المجاني = السيولة - الهامش الضروري].

FSRA تعني سلطة تنظيم الأوراق المالية لدى سوق أبوظبي العالمي.

الهامش المحوط بالنسبة لتداول العقود مقابل الفروقات، يجب أن يعني الهامش اللازم الذي تتطلبه الشركة لفتح الصفقات المطابقة والحفاظ عليها.

الهامش الأساسي بالنسبة لتداول العقود مقابل الفروقات، يجب أن يعني الهامش الضروري الذي تتطلبه الشركة لفتح صفقة.

المُقدّم يحمل نفس التعريف المحدد في الفقرة 36.1. من اتفاقية العميل.

خدمات الاستثمار تعني خدمات الاستثمار بموجب ترخيص الشركة والتي يمكن العثور عليها على موقع الشركة على الويب [قسم الملفات القانونية](#).

الرافعة المالية بالنسبة لتداول العقود مقابل الفروقات، تعني النسبة فيما يتعلق بحجم الصفقة والهامش المبدئي. على سبيل المثال تعني نسبة 1:100 أنه من أجل فتح صفقة، يكون الهامش الأولي أقل مائة مرة من حجم الصفقة.

الصفقة الطويلة بالنسبة لتداول العقود مقابل الفروقات (CFD)، يعني ذلك مركز شراء تقدر قيمته إذا زادت أسعار السوق الأساسية. على سبيل المثال، فيما يتعلق بأزواج العملات: شراء العملة الأساسية مقابل عملة التسعير.

اللوت تعني وحدة تقيس مبلغ المعاملة المحدد لكل أصل أساسي لعقد فروقات.

حجم اللوت يعني عدد الأصول الأساسية في عقد واحد في عقد الفروقات.

السوق تعني السوق ذو الصلة حيث يتم تداول الأدوات المالية.

الهامش تعني أموال الضمان اللازمة لفتح أو الاحتفاظ بالصفقات المفتوحة في صفقة عقد الفروقات.

طلب هامش التغطية تعني الحالة التي تقوم فيها الشركة بإبلاغ العميل بإيداع هامش إضافي عندما لا يكون لدى العميل هامش كافٍ لفتح أو الاحتفاظ بصفقات مفتوحة.

مستوى الهامش بالنسبة لتداول العقود مقابل الفروقات، يجب أن تعني النسبة المئوية من حقوق الملكية إلى نسبة الهامش الضرورية. تحسب كالتالي: مستوى الهامش = (الملكية العقارية/الهامش الضروري) × 100٪.

تداول الهامش بالنسبة لتداول العقود مقابل الفروقات، يعني تداول الرافعة المالية عندما يقوم العميل بإجراء معاملات بها أموال أقل في حساب العميل مقارنة بحجم المعاملة.

الصفقات المشابهة بالنسبة لتداول العقود مقابل الفروقات، يجب أن تعني الصفقات الطويلة والصفقات القصيرة من نفس حجم الصفقة المفتوحة على حساب العميل لنفس العقود مقابل الفروقات.

الهامش الضروري بالنسبة لتداول العقود مقابل الفروقات، يجب أن يعني الهامش الضروري الذي تطلبه الشركة للحفاظ على الصفقات المفتوحة..

حجم السوق الطبيعي بالنسبة لتداول العقود مقابل الفروقات، يعني الحد الأقصى لعدد وحدات الأصول الأساسية التي يتم ترتيبها من قبل الشركة للتنفيذ.

الصفقة المفتوحة يعني أي عقد خيار مفتوح (شراء و/أو بيع) لم يتم إغلاقه. فيما يتعلق بتداول العقود مقابل الفروقات، قد يكون هذا صفقة طويلة أو صفقة قصيرة والتي ليست صفقة مكتملة.

الطلب تعني الأمر من العميل إلى تداول عقود الفروقات، حسب الحالة.

مستوى الطلب بالنسبة لتداول العقود مقابل الفروقات، يعني السعر المشار إليه في الطلب.

الأطراف تعني أطراف اتفاقية العميل هذه - أي الشركة والعميل.

الطلب المُعلق يعني الأمر الذي يكون تنفيذه مشروطاً بحدوث شرط معين بما في ذلك أمر محدد أو أمر إيقاف الخسارة.

المنصة يجب أن تعني آلية إلكترونية تديرها وتحمل الشركة صيانتها، وتتألف من منصة تداول، أجهزة الكمبيوتر والبرامج وقواعد البيانات وأجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية والبرامج والمرافق التقنية، مما يسهل نشاط التداول للعميل في الأدوات المالية عبر حساب العميل والمعلومات المتعلقة به والتي يمكن العثور عليها في [الموقع](#). من المفهوم أن الشركة قد تستخدم منصات مختلفة اعتماداً على الأداة المالية.

البيانات الشخصية تعني أي معلومات تتعلق بشخص طبيعي يمكن التعرف عليه، أي شخص يمكن تحديده، بشكل مباشر أو غير مباشر، على وجه الخصوص بالرجوع إلى معرف مثل الاسم أو رقم التعريف أو بيانات الموقع أو معرف عبر الإنترنت أو إلى عامل واحد أو أكثر خاص به الهوية الجسدية أو الفسيولوجية أو الجينية أو العقلية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية لذلك الشخص الطبيعي؛

الشخص المكشوف سياسياً تعني:

أي شخص طبيعي أسند أو مسند حالياً إليهم وظائف عمومية مرموقة في أي بلد، أو أقارب مباشرين لهذا الشخص بالإضافة إلى شخص معروف بحيث يكون على صلة وثيقة بهذا.

شريطة أنه، لغرض التعريف الحالي، تعني "الوظيفة العامة البارزة" أيًا من الوظائف العامة التالية:

رؤساء الدول ورؤساء الحكومات والوزراء ونوابهم أو مساعدي الوزراء؛ كبار المسؤولين والموظفين في منظمة دولية أو فوق وطنية، وكبار السياسيين، وأعضاء البرلمانات أو الهيئات التشريعية المماثلة؛ أعضاء الهيئات الرئاسية للأحزاب السياسية؛ المسؤولون القضائيون، بمن فيهم أعضاء المحاكم العليا أو المحاكم الدستورية أو الهيئات القضائية رفيعة المستوى الأخرى الذين لا تخضع قراراتهم لمزيد من الاستئناف، إلا في ظروف استثنائية؛ أعضاء محاكم المراجعين أو مجالس إدارة البنوك المركزية؛ السفراء والقائمون بالأعمال وكبار الضباط في القوات المسلحة؛ كبير المسؤولين التنفيذيين في الشركات المملوكة للدولة؛ المديرين ونواب المديرين وأعضاء مجلس الإدارة أو وظيفة معادلة لمنظمة دولية؛ المحافظ؛ والمسؤولين العسكريين.

ينبغي الفهم أن واحدة من الفئات الموضحة أعلاه على أنها تشمل ذوي الكفاءات المتوسطة أو صغار الموظفين. علاوة على ذلك، إذا توقف تكليف الشخص بوظيفة عمومية مرموقة بالمفهوم الوارد في التعريف أعلاه ولم يعد لديه/ها تأثير سياسي في أي دولة، فلن يتم اعتبار هذا الشخص كشخص مكشوف سياسياً.

شريطة أن يشمل "الأقارب المقربون لشخص مكشوف سياسياً" ما يلي: الزوج أو الشخص الذي يُعتبر معادلاً لزوج شخص مكشوف سياسياً؛ الأطفال وأزواجهم، أو الأشخاص الذين يعتبرون معادلين للزوج، من شخص مكشوف سياسياً؛ والدا شخص مكشوف سياسياً؛

بشرط علاوة على ذلك أن "الأشخاص المعروفين بأنهم شركاء مقربون لشخص مكشوف سياسياً" يعني شخصاً طبيعياً: من المعروف أن لديه ملكية منفعة مشتركة لكيانات قانونية أو ترتيبات قانونية، أو أي علاقات تجارية وثيقة أخرى، مع شخص بارز سياسياً؛ من لديه ملكية منفعة فردية لكيان قانوني أو ترتيب قانوني معروف أنه تم إنشاؤه لمنفعة فعلية لشخص مكشوف سياسياً.

العميل المحترف تعني "العميل المحترف" لأغراض قواعد سلطة تنظيم الأوراق المالية، وكما هو محدد في الوثيقة بعنوان "الأهلية المهنية" والموجودة في موقع [الشركة](#).

المعالج تعني شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً أو سلطة عامة أو وكالة أو هيئة أخرى تعالج البيانات الشخصية نيابة عن المراقب.

المعالجة تعني أي عملية أو مجموعة من العمليات التي يقوم بها أي شخص بناءً على البيانات الشخصية، سواء كانت بالوسائل التلقائية أم لا، مثل الجمع أو التسجيل أو التنظيم أو الهيكلة أو التخزين أو التكيف أو التغيير أو الاسترداد أو الاستشارة أو الاستخدام أو الكشف عن طريق النقل أو النشر أو الإتاحة أو المحاذاة أو الدمج أو التقييد أو المحو أو الإتلاف.

التميط يعني أي شكل من أشكال المعالجة الآلية للبيانات الشخصية التي تتكون من استخدام البيانات الشخصية لتقييم جوانب شخصية معينة تتعلق بشخص طبيعي، ولا سيما لتحليل أو توقع الجوانب المتعلقة بأداء الشخص الطبيعي في العمل والوضع الاقتصادي والصحة والتفضيلات الشخصية أو الاهتمامات أو الموثوقية أو السلوك أو الموقع أو الحركات.

التسعير تعني معلومات السعر الحالي لأصل أساسي معين، في شكل أسعار العرض والطلب.

تسعير العملة تعني العملة الثانية في زوج العملات التي يمكن للعميل شراؤها أو بيعها مقابل العملة الأساسية.

أساس التسعير فيما يتعلق بتداول العقود مقابل الفروقات، تعني معلومات تدفق الأسعار المخزنة على الخادم.

تدفق التسعير تعني تدفق التسعيرات في المنصة لكل عقد فروقات.

عميل التجزئة تعني "عميل تجزئة" لأغراض قواعد سلطة تنظيم الأوراق المالية، كما هو محدد في وثيقة "سياسة تصنيف العميل".

الخدمات تعني الخدمات التي ستقدمها الشركة للعميل بموجب هذه الاتفاقية، على النحو المبين في الفقرة 6.2. من اتفاقية العميل.

الصفقة القصيرة بالنسبة لتداول العقود مقابل الفروقات (CFD)، يعني ذلك مركز بيع تقدر قيمته إذا انخفضت أسعار السوق الأساسية. على سبيل المثال، فيما يتعلق بأزواج العملات: بيع العملة الأساسية مقابل عملة التسعير. الصفقات القصيرة عكس الصفقات الطويلة

الانزلاق سعري يجب أن تعني الفرق بين السعر المتوقع للمعاملة في عقد الفروقات، والسعر الذي تنفذ به المعاملة بالفعل.. غالباً ما يحدث الانزلاق سعري أثناء فترات التقلبات المرتفعة (على سبيل المثال بسبب الأحداث الإخبارية)، مما يجعل من المستحيل تنفيذ أمر بسعر معين، عندما تستخدم طلبات السوق، وأيضاً عند تنفيذ أوامر كبيرة عندما لا يكون هناك اهتمام كافٍ عند مستوى السعر المطلوب للحفاظ على السعر التداول المتوقع.

الهامش بالنسبة لتداول العقود مقابل الفروقات، يجب أن يعني الفرق بين الطلب والمزايدة للأصل الأساسي في عقد الفروقات في نفس اللحظة كما هو محدد من قبل الشركة وفقاً لتقديرها المطلق.

حد الإيقاف الحد هي نقطة محددة يتم فيها إغلاق جميع الصفقات النشطة للمتداول تلقائياً بأسعار السوق، بسبب انخفاض مستويات الهامش، مما يعني أنه لم يعد بإمكانهم دعم الصفقات المفتوحة.

هي نقطة محددة يتم فيها إغلاق جميع الصفقات النشطة للمتداول تلقائياً بأسعار السوق، بسبب انخفاض مستويات الهامش، مما يعني أنه لم يعد بإمكانهم دعم الصفقات المفتوحة.

STP (المعالجة المباشرة) يُقصد به نوع تداول شبكة الاتصالات الإلكترونية التي تعمل الشركة من خلالها كوكيل لطلبات العميل وليس بصفتها وكيلًا. هذا هو النموذج الذي يربط الشركة بمزود سيولة من جهة والعميل من جهة أخرى.

المقايضة أو التبادل بالنسبة لتداول العقود مقابل الفروقات، تعني الفائدة المضافة أو المخصومة من أجل فتح تبييت صفقة.

ساعات التداول تعني ساعات عمل الشركة التي تظهر على الموقع الإلكتروني والتي يجوز للشركة تعديلها من وقت لآخر كما هو مذكور في هذه الاتفاقية.

إيقاف الخسارة المتابع يجب أن يعني في تداول عقد الفروقات أمر إيقاف خسارة يتم تعيينه عند مستوى نسبة مئوية أقل من سعر السوق - لصفقة شراء. يتم تعديل سعر الإيقاف المتحرك مع انزلاق السعر. يحدد أمر إيقاف تتبع البيع سعر الإيقاف عند مبلغ ثابت أقل من سعر السوق مع إرفاق مبلغ "لاحق". مع ارتفاع سعر السوق، يرتفع سعر الإيقاف بمقدار التتبع، ولكن إذا انخفض سعر الزوج، لا يتغير سعر وقف الخسارة، ويتم تقديم طلب السوق عند الوصول إلى سعر الإيقاف.

المعاملة يجب أن تعني معاملة العميل في عقود الفروقات.

حجم المعاملة بالنسبة لتداول العقود مقابل الفروقات، يعني حجم اللوت مضروباً في عدد العقود. من المفهوم أن الشركة قد تقدم خيار فتح الصفقات في أقل من عقد واحد.

الأصل الأساسي تعني الشيء أو الأصل الأساسي في عقد مقابل الفروقات والذي قد يكون أزواج عملات (المعروفة باسم سوق صرف العملات) أو أصول أو معادن أو مؤشرات الأسهم أو العقود الآجلة أو السلع أو على النحو الذي تحدده الشركة من وقت لآخر ويتم إتاحتها على موقعها الإلكتروني.

السوق الأساسي تعني السوق ذات الصلة حيث يتم تداول الأصول الأساسية لعقد الفروقات.

الموقع الإلكتروني يجب أن تعني موقع الشركة (<https://ae.capex.com/>) أو أي موقع ويب آخر قد تحتفظ به الشركة من وقت لآخر.

ساعات العمل تعني ساعات عمل الشركة التي تظهر على الموقع الإلكتروني والتي يجوز للشركة تعديلها من وقت لآخر كما هو مذكور في هذه الاتفاقية.

إشعار خطي يجب أن يحمل المعنى المحدد في الفقرات 23.3 و 23.4 من اتفاقية العميل.

2.2. التفسير

- أ. الكلمات التي تدل على المفرد يجب أن تدل على الجمع والعكس صحيح. الكلمات التي تدل على المذكر يجب أن تدل على المؤنث والعكس صحيح. تشمل الكلمات التي تشير إلى الأشخاص الشركات والشراكات والهيئات الأخرى غير المسجلة وجميع الكيانات القانونية الأخرى والعكس صحيح.
- ب. عناوين الفقرات هي لتسهيل الرجوع إليها فقط.
- ج. يجب أن تكون أي إشارة إلى أي عمل أو لائحة أو قانون إلى ذلك القانون أو اللائحة أو القانون بصيغته المعدلة أو المعدلة أو المكملة أو الموحدة أو المعاد سنّها أو استبدالها من وقت لآخر، وجميع الإرشادات المذكورة والتوجيهات والأدوات القانونية واللوائح والأوامر الصادرة وفقاً لمثل هذا وأي حكم قانوني يكون هذا الحكم القانوني إعادة تشريع أو استبدال أو تعديل.
- د. في اتفاقية العميل هذه، يجب أن تحمل جميع الكلمات والتعبيرات المكتوبة بأحرف كبيرة المعنى المنسوب إليها في الفقرة 2.1 أعلاه.

3. الطلب والإجراءات

- 3.1. بعد أن يملأ العميل ويقدم نموذج طلب فتح الحساب مع جميع وثائق التعريف المطلوبة التي تطلبها الشركة لإجراء فحوصات داخلية خاصة بها، سترسل إليه الشركة إشعاراً خطياً لإعلامه بما إذا كان قد تم قبوله كعميل للشركة. حُدّد قرار قبول العميل من قبل الشركة وفقاً لتقديرها المطلق. من المفهوم أن الشركة ليست ملزمة (وقد تكون غير قادرة بموجب اللوائح المعمول بها) على قبول شخص ما كعميل لها حتى يتم استلام جميع الوثائق المطلوبة بشكل صحيح وكامل من قبل هذا الشخص، من قبل الشركة، وجميع الشركات الداخلية تم استيفاء الشيكات (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، فحوصات مكافحة غسل الأموال أو اختبارات الملاءمة أو الملاءمة حسب الحالة). ومن المفهوم أيضاً أن الشركة تحتفظ بالحق في تقديم الخدمات للعملاء في البلدان التي تختارها وفقاً لتقديرها المطلق وتفرض متطلبات العناية الواجبة الإضافية لقبول العملاء المقيمين في بلدان معينة.
- 3.2. تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ وتبدأ عند استلام العميل لإشعار خطي أرسلته الشركة لإبلاغه بأنه قد تم قبوله كعميل للشركة وأنه تم فتح حساب عميل له. إذا اجتمع العميل مع الشركة وجهاً لوجه لإبرام الاتفاقية، فعندئذ تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ وتنفذ في تاريخ توقيع الأطراف على الاتفاقية.



4. تصنيف العميل

4.1. وفقاً للوائح المعمول بها، يتعين على الشركة تصنيف عملائها في إحدى الفئات التالية: عميل التجزئة أو العميل المحترف أو النظير السوق. يجب أن يعتمد التصنيف على المعلومات المقدمة من العميل في نموذج طلب فتح الحساب الخاص به ووفقاً لطريقة التصنيف حيث يتم شرح هذه الطريقة في المستند المعنون "سياسة تصنيف العميل". يقبل هذه الاتفاقية، يقبل العميل تطبيق طريقة التصنيف هذه. ستقوم الشركة بإبلاغ العميل بتصنيفه وفقاً للوائح المعمول بها. يحق للعميل المحترف أن يُعامل كعميل تجزئة عن طريق إشعار الشركة وفقاً لأحكام الوثيقة المعنونة "سياسة تصنيف العميل". يوفر التصنيف كعميل تجزئة حماية أكبر. يحق لعملاء التجزئة الحصول على معلومات أكثر تفصيلاً بموجب اللوائح المعمول بها. يمكن العثور على معلومات محددة لحماية عملاء التجزئة في المستند بعنوان "[سياسة تصنيف العميل](#)". لا يمكن للشركة الدخول في ترتيبات ضمانات مالية لنقل الملكية مع عملاء التجزئة. في حالة العملاء المحترفين ونظراء السوق، قد توافق الشركة على تقديم معلومات محدودة أكثر على النحو المنصوص عليه في اللوائح المعمول بها.

4.2. يوافق العميل على أنه عند تصنيف العميل والتعامل معه، ستعتمد الشركة على دقة واكتمال وصحة المعلومات المقدمة من العميل في نموذج طلب فتح الحساب الخاص به ويتحمل العميل مسؤولية إخطار الشركة على الفور في الكتابة إذا تغيرت هذه المعلومات في أي وقت بعد ذلك.

4.3. من المفهوم أن الشركة لها الحق في مراجعة تصنيف العميل وتغيير تصنيفه إذا اعتبرت الشركة ذلك ضرورياً (وفقاً للوائح المعمول بها).

4.4. مع مراعاة أحكام القانون وأي تشريع معمول به، يجوز استبعاد الشركة من بعض التزاماتها بموجب اللوائح المعمول بها أو الاتفاقية في حالة تصنيف العميل على أنه طرف مقابل مؤهل. لا يوجد في هذه الاتفاقية ما يلزم الشركة ضد العميل فيما يتعلق بهذه الالتزامات، ما لم توافق الشركة والعميل صراحةً على انطباق مثل هذه الأحكام من اللوائح المعمول بها و/أو الاتفاقية.

5. الخدمة

5.1. في تقديم خدمات تنفيذ طلبات العملاء للعميل فيما يتعلق بالخدمات المالية على أساس غير موصى به، تلتزم الشركة بطلب المعلومات من العميل أو العميل المحتمل فيما يتعلق بمعرفته وخبرته في مجال الاستثمار ذي الصلة بنوع معين من الخدمة أو الأداة المالية التي يقدمها أو يطلبها العميل أو العميل المحتمل، وذلك لتمكين الشركة من تقييم ما إذا كانت الخدمة أو الأداة المالية مناسبة للعميل، قبل أن تقبله الشركة كعميل، وهذا ما يسمى "اختبار الملاءمة". عندما يختار العميل أو العميل المحتمل عدم تقديم المعلومات المتعلقة بمعرفته وخبرته، أو عندما يقدم معلومات غير كافية بشأن معرفته وخبرته، لن تتمكن الشركة من تحديد ما إذا كانت الخدمة أو الأداة المالية مناسبة له. يجب أن تفترض الشركة أن المعلومات المتعلقة بمعرفته وخبرته المقدمة من العميل إلى الشركة دقيقة وكاملة ولن تتحمل الشركة أي مسؤولية تجاه العميل إذا كانت هذه المعلومات غير كاملة أو مضللة أو تغيرت أو أصبحت غير دقيقة وسيتم اعتبار الشركة لأداء التزاماته بموجب اللوائح المعمول بها، ما لم يكن العميل قد أبلغ الشركة بهذه التغييرات.

6. الخدمات

6.1. يتم تزويد العميل ببيانات الوصول للتداول على المنصة الإلكترونية للشركة على الإنترنت في الأدوات المالية (أي عقود الفروقات) ولكن فقط تلك التي يتم تسويقها وإتاحتها من قبل الشركة على موقعها الإلكتروني من وقت لآخر. من الواضح أن الشركة لا تعرض بالضرورة للتداول على المنصة جميع الأدوات المالية التي تظهر في ترخيص الشركة.

6.2. ينطوي التداول مع الشركة على توفير الخدمات التالية من الشركة إلى العميل: التعامل في الاستثمارات كأصيل

6.3. من المفهوم من قبل العميل أنه عند تداول العقود مقابل الفروقات، لا يوجد تسليم أو حفظ للأصل الأساسي الذي يشير إليه عقد الفروقات.



- 6.4. أثناء التصرف بحسن نية، مع بذل العناية الواجبة والاهتمام وحسن التقدير والحذر، يجب على الشركة تجنب تضارب المصالح، وفي حالة حدوثها، يجب على الشركة إدارة تلك المصالح بشكل عادل وفقاً لسياسة تضارب المصالح الخاصة بها.
- 6.5. يوافق العميل ويؤكد على أنه يجوز للشركة اتخاذ أي إجراءات تراها مناسبة من أجل الامتثال للقوانين الحالية في أي دولة قد تقدم فيها خدمات للعميل كما هو مذكور في هذه الاتفاقية.

7. المشورة والتعليقات

- 7.1. لن تقوم الشركة بإبلاغ العميل بمزايا طلب معين أو تقديم أي شكل من أشكال المشورة الاستثمارية ويقر العميل بأن الخدمات لا تشمل تقديم المشورة الاستثمارية في الأدوات المالية أو الأسواق الأساسية أو الأصول. سيقرر العميل وحده كيفية التعامل مع حساب العميل الخاص به ويضع أو يقرر عدم تقديم الطلبات واتخاذ القرارات ذات الصلة بناءً على حكمه الخاص.
- 7.2. لن تكون الشركة تحت أي مسؤولية لتزويد العميل بأي مشورة قانونية أو ضريبية أو أخرى بشأن أي معاملة. قد يرغب العميل في طلب مشورة مستقلة قبل الدخول في صفقة.
- 7.3. يوافق العميل على أنه يجوز للشركة، من وقت لآخر ووفقاً لتقديرها، تزويد العميل (أو في الرسائل الإخبارية التي قد تنشرها على موقعها على الويب أو تزود المشتركين عبر موقعها الإلكتروني أو غير ذلك) بالمعلومات أو الأخبار أو التعليقات على السوق أو غيرها من المعلومات ولكن ليس كجزء من خدماتها للعميل. وعندما تفعل ذلك فإن الشركة:
- أ. لن تكون مسؤولة عن هذه المعلومات؛
 - ب. لا تقدم الشركة أي إقرار أو كفالة أو ضمان فيما يتعلق بدقة أو صحة أو اكتمال هذه المعلومات أو فيما يتعلق بالضرائب أو العواقب القانونية لأي معاملة ذات صلة؛
 - ج. تُقدم هذه المعلومات فقط لتمكين العميل من اتخاذ قراراته الاستثمارية الخاصة ولا ترقى إلى مستوى المشورة الاستثمارية أو العروض المالية غير المرغوب فيها للعميل؛
 - د. إذا كان المستند يحتوي على قيود على الشخص أو فئة الأشخاص الذين تستهدفهم هذه الوثيقة أو الذين تُوزع عليهم، يوافق العميل على أنه لن يمررها إلى أي شخص أو أي فئة من الأشخاص؛
 - هـ. يوافق العميل على أنه قبل الإرسال، كان للشركة حق التصرف من تلقاء نفسها للاستفادة من المعلومات التي تستند إليها. لا تقدم الشركة إقرارات فيما يتعلق بوقت الاستلام من قبل العميل ولا يمكنها أن تضمن أنه سيتلقى هذه المعلومات في نفس الوقت مثل العملاء الآخرين.
- 7.4. من المفهوم أن تعليقات السوق أو الأخبار أو المعلومات الأخرى المقدمة أو التي توفرها الشركة عرضة للتغيير ويمكن سحبها في أي وقت دون إشعار.

8. المنصة

- 8.1. مع مراعاة الوفاء بالتزامات العميل بموجب الاتفاقية، تمنح الشركة العميل وصولاً شخصياً محدوداً، وهو غير قابل للتحويل وغير حصري وقابل للاسترداد بالكامل، لاستخدام المنصة (المنصات) (بما في ذلك استخدام الموقع الإلكتروني وأي برنامج مرتبط قابل للتنزيل متاح من وقت لآخر) من أجل وضع الطلبات في واحدة أو أكثر من الأدوات المالية المحددة وفقاً لشروط هذه الاتفاقية. قد تستخدم الشركة منصات مختلفة اعتماداً على الأداة المالية.
- 8.2. يحق للشركة إغلاق المنصة (المنصات) في أي وقت لأغراض الصيانة دون إخطار مسبق للعميل، والذي سيتم فقط في عطلات نهاية الأسبوع، ما لم يكن ذلك غير مناسب أو في الحالات العاجلة. في هذه الحالات، الوصول إلى المنصة (المنصات) لن يكون ممكناً.
- 8.3. يتحمل العميل وحده مسؤولية توفير وصيانة المعدات المتوافقة اللازمة للوصول إلى المنصة (المنصات) واستخدامها، والتي تشمل على الأقل جهاز كمبيوتر شخصي أو هاتف محمول أو جهاز لوحي (اعتماداً على المنصة المستخدمة) والوصول إلى



الإنترنت بأي وسيلة والهاتف أو أي خط وصول آخر. يعد الوصول إلى الإنترنت ميزة أساسية ويكون العميل وحده مسؤولاً عن أي خطوات مطلوبة بالإضافة إلى أي رسوم يلزم دفعها إلى أي مزود خدمة من أجل الاتصال بالإنترنت.

8.4. يقر العميل ويتعهد بأنه قد قام بتثبيت وتنفيذ وسيقوم في جميع الأوقات بتثبيت وتنفيذ وسائل الحماية المناسبة المتعلقة بأمن وسلامة جهاز الكمبيوتر أو الهاتف المحمول أو الجهاز اللوحي الخاص به وأنه قد اتخذ الإجراءات المناسبة وسيتخذها في جميع الأوقات لحماية جهاز الكمبيوتر أو الهاتف المحمول أو الجهاز اللوحي من فيروسات الكمبيوتر أو غيرها من المواد أو الأجهزة أو المعلومات أو البيانات الضارة أو غير الملائمة الأخرى التي قد تضر بالموقع الإلكتروني أو المنصة (المنصات) أو الأنظمة الأخرى للشركة. يتعهد العميل أيضاً بحماية الشركة وتعويضها عن أي عمليات نقل لفيروسات الكمبيوتر أو غيرها من المواد أو الأجهزة الضارة أو غير الملائمة المماثلة إلى المنصة (المنصات) من جهاز الكمبيوتر الشخصي أو الهاتف المحمول أو الجهاز اللوحي أو أي جهاز قد يستخدمه للاتصال به المنصة (المنصات).

8.5. لن تكون الشركة مسؤولة تجاه العميل في حالة فشل نظام الكمبيوتر أو الهاتف المحمول أو الجهاز اللوحي الخاص به أو إتلافه و/أو تدميره و/أو تنسيق سجلاته وبياناته. علاوة على ذلك، لن تكون الشركة مسؤولة بأي شكل من الأشكال، إذا تعرض العميل للتأخير وأي شكل آخر من مشاكل سلامة البيانات التي تنتج عن تكوين أجهزته أو سوء إدارتها.

8.6. لن تكون الشركة مسؤولة عن أي اضطرابات أو تأخيرات أو مشاكل في أي اتصال يواجهه العميل عند استخدام المنصة (المنصات) والتي لا تكون نتيجة للإهمال الجسيم للشركة أو التقصير المتعمد.

8.7. يتم تقديم الطلبات مع الشركة على المنصة (المنصات)، باستخدام بيانات الوصول من خلال الكمبيوتر الشخصي المتوافق للعميل أو الهاتف المحمول أو الجهاز اللوحي المتصل بالإنترنت. من المتوقع عليه والمفهوم أنه يحق للشركة الاعتماد على أي طلب يتم تقديمه والتصرف بناءً عليه باستخدام بيانات الوصول على المنصة (المنصات) أو عبر الهاتف، دون أي استفسار آخر للعميل، وستكون أي طلبات من هذا القبيل ملزمة لـ زبون.

9. الملكية الفكرية

9.1. تعتبر المنصة (المنصات) وجميع حقوق النشر والعلامات التجارية وبراءات الاختراع وعلامات الخدمة والأسماء التجارية ورمز البرنامج والأيقونات والشعارات والشخصيات والتخطيطات والأسرار التجارية والأزرار ونظام الألوان والرسومات وأسماء البيانات هي الملكية الفكرية الوحيدة والحصريّة (IP) للشركة أو لأطراف ثالثة وتحميها قوانين ومعاهدات الملكية الفكرية المحلية والدولية. لا تنقل هذه الاتفاقية أي مصلحة في أو إلى المنصة (المنصات) ولكن فقط الحق في استخدام المنصة (المنصات) وفقاً لشروط هذه الاتفاقية. لا يوجد في هذه الاتفاقية ما يمثل تنازلاً عن حقوق الملكية الفكرية للشركة.

9.2. لا يجوز للعميل تحت أي ظرف من الظروف إخفاء أو إزالة أي حقوق طبع ونشر أو علامة تجارية أو أي إشعارات أخرى من أي عنوان بروتوكول الإنترنت أو موقع أو منصة (منصات) الشركة.

9.3. من المفهوم أن الشركة قد تقدم خدماتها تحت علامات تجارية ومواقع مختلفة. تمتلك الشركة جميع الصور المعروضة على موقعها الإلكتروني، والمنصة (المنصات) والبرامج والمواد القابلة للتنزيل. لا يجوز للعميل استخدام هذه الصور بأي طريقة بخلاف الطريقة التي توفرها الشركة لها.

9.4. يُسمح للعميل بتخزين وطباعة المعلومات المتاحة له من خلال موقع الشركة الإلكتروني أو النظام الأساسي (المنصات) بما في ذلك المستندات والسياسات والنصوص والرسومات والفيديو والصوت ورمز البرنامج وتصميم واجهة المستخدم أو الشعارات. لا يُسمح للعميل بتغيير أو تعديل أو نشر أو نقل أو توزيع أو إعادة إنتاج هذه المعلومات تجارياً، كلياً أو جزئياً، بأي تنسيق لأي طرف ثالث دون موافقة كتابية صريحة من الشركة.

10. الأنشطة المحظورة

10.1. يُحظر تماماً على العميل اتخاذ أي من الإجراءات التالية فيما يتعلق بأنظمة الشركة و/أو النظام الأساسي (المنصات) و/أو حساب العميل:



- أ. استخدام أي برنامج يقوم بتطبيق تحليل الذكاء الاصطناعي على أنظمة و/أو منصة (منصات) الشركة و/أو حساب العميل دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من الشركة؛
- ب. اعتراض أو مراقبة أو إتلاف أو تعديل أي اتصال غير مخصص له؛
- ج. استخدام أي نوع من أنواع العنكبوت أو الفيروسات أو الدودة أو حصان طروادة أو القنبلة الموقوتة أو أي رموز أو تعليمات أخرى مصممة لتثويبه أو حذف أو إتلاف أو تفكيك المنصة (المنصات) أو نظام الاتصال أو أي نظام آخر للشركة؛
- د. إرسال أي اتصال تجاري غير مرغوب فيه وغير مسموح به بموجب القانون المعمول به أو اللوائح المعمول بها؛
- هـ. فعل أي شيء من شأنه أو قد ينتهك سلامة نظام الكمبيوتر أو النظام الأساسي للشركة أو يتسبب في تعطل هذا النظام (الأنظمة) أو إيقاف التشغيل؛
- و. الوصول أو محاولة الوصول بشكل غير قانوني أو إجراء هندسة عكسية أو التحايل على أي تدابير أمنية تطبقها الشركة على المنصة (المنصات)؛
- ز. القيام بأي إجراء يمكن أن يسمح بالوصول أو الاستخدام غير المنتظم أو غير المصرح به للمنصة (المنصات)؛
- ح. إرسال طلبات هائلة على الخادم مما قد يتسبب في تأخير وقت التنفيذ؛
- ط. الانخراط في التداول التعسفي

10.2. إذا اشتبهت الشركة بشكل معقول أن العميل قد انتهك شروط الفقرة 10.1، فيحق لها اتخاذ أي إجراء أو أكثر من الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة 14.2. من اتفاقية العميل هذه.

11. الأمان

- 11.1. يوافق العميل على الحفاظ على السرية وعدم الكشف عن بيانات الوصول أو رقم حساب العميل الخاص به لأي شخص.
- 11.2. لا يجب على العميل كتابة بيانات الوصول الخاصة به. إذا تلقى العميل إشعاراً كتابياً ببيانات الوصول الخاصة به، فيجب عليه إتلاف الإشعار على الفور.
- 11.3. يوافق العميل على إخطار الشركة على الفور إذا كان يعلم أو يشتبه في أن بيانات الوصول أو رقم حساب العميل الخاص به قد تم الكشف عنها أو ربما تم الكشف عنها لأي شخص غير مصرح له. ستتخذ الشركة بعد ذلك خطوات لمنع أي استخدام إضافي لبيانات الوصول هذه وستصدر بيانات وصول بديلة. يوافق العميل على أنه لن يكون قادرًا على وضع أي طلبات حتى يتلقى بيانات الوصول البديلة.
- 11.4. يوافق العميل على أنه سيعتقد مع أي تحقيق قد تجريه الشركة في أي إساءة استخدام أو اشتباه في إساءة استخدام بيانات الوصول أو رقم حساب العميل.
- 11.5. دون التأثير على التزامات الشركة التي قد تفرضها اللوائح المعمول بها بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، القانون العام لحماية البيانات (GDPR)، يقر العميل بأن الشركة لا تتحمل أي مسؤولية في حالة وصول أطراف ثالثة غير مصرح بها إلى المعلومات، بما في ذلك العناوين الإلكترونية والاتصالات الإلكترونية والبيانات الشخصية وبيانات الوصول و رقم حساب العميل بأي وسيلة بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر عندما يتم نقل ما ورد أعلاه بين الأطراف أو أي طرف آخر، باستخدام الإنترنت أو غيرها من مرافق اتصالات الشبكة أو البريد أو الهاتف أو أي وسيلة إلكترونية أخرى.
- 11.6. إذا تم إبلاغ الشركة من مصدر موثوق بأن بيانات الوصول أو رقم حساب العميل الخاص بالعميل قد تكون قد استلمتها جهات خارجية غير مصرح لها، فيجوز للشركة، وفقًا لتقديرها دون أن تكون ملزمة تجاه العميل، إلغاء تنشيط حساب العميل.

12. استبدال وتنفيذ الطلبات

- 12.1. يجوز للعميل وضع طلبات على المنصة (المنصات) أو تقديم الطلبات عبر الهاتف باستخدام بيانات الوصول الخاصة به الصادرة عن الشركة لهذا الغرض مع توفير جميع التفاصيل الأساسية.
- 12.2. يحق للشركة الاعتماد والتصرف في أي طلب يتم تقديمه باستخدام بيانات الوصول على المنصة (المنصات) أو عبر الهاتف دون أي استفسار آخر للعميل، وستكون أي طلبات من هذا القبيل ملزمة للعميل.
- 12.3. الطلبات التي تُجرى عبر الهاتف ستضعها الشركة على المنصة وستظهر في حساب العميل.
- 12.4. تُنفذ الطلبات وفقًا للوثيقة التي تحمل عنوان "ملخص المصالح الفضلى وسياسة تنفيذ الطلب"، وهي ملزمة للعميل وتشكل جزءًا من الاتفاقية. اعتمادًا على نوع حساب تداول العميل، يمكن أن يتم التنفيذ على أساس الحساب الخاص من قبل الشركة التي تعمل كمدير للموكل أو يتم نقلها للتنفيذ إلى كيان آخر (يُعرف باسم المعالجة المباشرة).
- 12.5. ستبذل الشركة جهودًا معقولة لتنفيذ أمر ما، ولكن من المتوقع عليه والمفهوم أنه على الرغم من الجهود المعقولة التي تبذلها الشركة، فقد لا يتم دائمًا تحقيق النقل أو التنفيذ على الإطلاق لأسباب خارجة عن سيطرة الشركة، كما هو موضح في المستندات بعنوان "ملخص عن المصلحة الفضلى وسياسة تنفيذ الطلب".
- 12.6. يجب تقديم الطلبات في غضون ساعات التداول العادية للشركة، والتي يتم توفيرها على موقعها الإلكتروني و/أو المنصة، حيث يمكن تعديلها من وقت لآخر.
- 12.7. في الحالة التي يكون فيها العميل شخصًا اعتباريًا، يكون ملزمًا بالحصول على معرف الكيان القانوني (LEI) من سلطة مناسبة مرخصة حسب الأصول لتقديم معرفات الكيانات القانونية. في حالة الشخص الاعتباري، لا يجوز للعميل (حيثما تنص اللوائح المعمول بها) أن يكون قادرًا على تنفيذ أي معاملات مع الشركة إذا لم يكن لديه معرف كيان قانوني.



13. رفض طلبات العميل

13.1. مع عدم الإخلال بأية أحكام أخرى واردة في هذه الاتفاقية وفي الملاحق، يحق للشركة، في أي وقت ووفقاً لتقديرها، بتقييد نشاط تداول العميل، وإلغاء الطلبات، ورفض تنفيذ أي طلب من العميل، ولا يحق للعميل المطالبة بأية أضرار أو أداء محدد أو تعويض من الشركة، في أي من الحالات التالية:

- أ. تعطل الاتصال بالإنترنت أو الاتصالات؛
- ب. نتيجة لطلب السلطات التنظيمية أو الإشرافية أو أمر محكمة أو سلطات مكافحة الاحتيال أو مكافحة غسل الأموال؛
- ج. حيث تكون شرعية أو صدق الطلب في موضع شك؛
- د. حدثت قوة قاهرة؛
- هـ. في حالة حدوث تقصير من العميل؛
- و. أرسلت الشركة إخطاراً بإنهاء الاتفاقية إلى العميل؛
- ز. عندما يصل الحساب إلى مستوى الإغلاق كما هو موضح في الوثيقة بعنوان "سياسة الرافعة المالية والهامش".

14. حدوث التقصير

14.1. يشكل كل مما يلي حدثًا من حالات التقصير:

1. فشل العميل في أداء أي التزام مستحق للشركة؛
2. إذا تم تقديم طلب فيما يتعلق بالعميل وفقًا لقانون الإفلاس أو أي إجراء مماثل في ولاية قضائية أخرى (إذا كان العميل فردًا)، أو في حالة شراكة، فيما يتعلق بشخص واحد أو أكثر من الشركاء، أو إذا كانت الشركة، يتم تعيين حارس قضائي أو وصي أو حارس قضائي إداري أو ضابط مماثل، أو إذا قام العميل بترتيب أو تكوين مع دائني العميل أو تم بدء أي إجراء مشابه أو مشابه لأي مما سبق فيما يتعلق بالعميل؛
3. إذا كان العميل غير قادر على سداد ديون العميل عند استحقاقها؛
4. عندما يكون أي تمثيل أو ضمان قدمه العميل في الفقرة 29 إما أو قد يصبح غير صحيح؛
5. إذا توفي العميل (في حال كان العميل شخصاً واحداً) أو تم الإعلان عن غيابه أو فقدان عقله السليم؛
6. أي ظرف آخر تعتقد فيه الشركة بشكل معقول أنه من الضروري أو المرغوب فيه اتخاذ أي إجراء منصوص عليه في الفقرة 14.2؛
7. الإجراء المنصوص عليه في الفقرة 14.2 مطلوب من قبل سلطة أو هيئة أو محكمة تنظيمية مختصة؛
8. تعتبر الشركة بشكل معقول أن العميل يشرك الشركة في أي نوع من الاحتيال أو عدم الشرعية أو خرق اللوائح المعمول بها أو أن الشركة معرضة لخطر التورط في أي نوع من الاحتيال أو غير القانونية أو خرق اللوائح المعمول بها إذا استمرت في تقديم الخدمات إلى العميل، حتى عندما لا يكون ذلك بسبب مخالفة العميل؛
9. تعتبر الشركة بشكل معقول أن هناك الانتهاك المادي من قبل العميل للمتطلبات التي وضعها المنظم أو الدول الأخرى التي لها ولاية قضائية على العميل أو أنشطته التجارية، مثل الأهمية النسبية التي تحددها بحسن نية الشركة؛
10. إذا اشتبهت الشركة في أن العميل متورط في أنشطة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو احتيال البطاقة أو أنشطة إجرامية أخرى؛
11. تشتهب الشركة بشكل منطقي بأن العميل أجرى عمل محظور كما هو محدد في الفقرة 10.1؛
12. تشتهب الشركة بشكل منطقي بأن العميل أجرى تداولاً مسيئاً؛
13. تشتهب الشركة بشكل منطقي بأن العميل فتح حساب العميل بطريقة احتيالية؛
14. إذا اشتبهت الشركة بشكل منطقي بأن العميل أجرى تزويرًا أو استخدم بطاقة مسروقة لتمويل حساب العميل الخاص به.
15. إجراءات و/أو تكتيكات التداول التي قد تؤدي إلى استغلال مقياس حماية الرصيد السلبي
16. استراتيجيات التداول التي تهدف إلى استغلال الأخطاء في الأسعار و/أو إتمام الصفقات بأسعار خارج السوق و/أو من خلال الاستفادة من التأخير في الإنترنت
17. استراتيجيات التداول التي تتخصص في الاستفادة من التغيرات الصغيرة في الأسعار (المعروفة باسم استراتيجيات تداول القنص و/أو المضاربة).

18. إجراءات و / أو تكتيكات التداول التي قد تؤدي إلى استغلال الحساب الخالي من التبييت.

19.

14.2. في حالة حدوث حالة تقصير، يجوز للشركة، وفقاً لتقديرها المطلق، في أي وقت وبدون إشعار خطي مسبق، اتخاذ واحد أو أكثر من الإجراءات التالية:

أ. إنهاء هذه الاتفاقية على الفور دون إشعار مسبق للعميل؛

ب. إلغاء أي صفقات مفتوحة؛

ج. حظر الوصول إلى المنصة (المنصات) بشكل مؤقت أو دائم أو تعليق أو حظر أي وظائف للمنصة (المنصات)؛

د. ترفض و/أو تمتنع و/أو تنفي نقل و/أو تنفيذ أي طلب للعميل؛

هـ. تقييد نشاط تداول العميل؛

و. في حالة الاحتيال، إعادة الأموال إلى مالكيها الحقيقي أو وفقاً لتعليمات سلطات إنفاذ القانون في البلد المعني أو شبكة/مؤسسة الدفع؛

ز. إلغاء أو عكس أي أرباح أو مزايا تجارية ومكافآت مكتسبة من خلال التداول المسيء. لا يمكن عكس الخسائر الناتجة عن التداول التعسفي للعميل؛

ح. اتخاذ الإجراءات القانونية بشأن أي خسائر تتكبدها الشركة؛

ط. حظر عنوان بروتوكول الانترنت الخاص بالعميل الذي يرسل طلبات ضخمة على الخادم مما قد يتسبب في تأخير وقت تنفيذ الطلبات.

15. التقارير وتأكيدات التداول

15.1. بموجب اللوائح المعمول بها، يجب على الشركة تزويد العميل بمعلومات عن طلباته. من أجل الامتثال لقواعد سلطة تنظيم الأوراق المالية فيما يتعلق بمتطلبات إبلاغ العميل، ستوفر الشركة للعميل وصولاً مستمراً عبر الإنترنت إلى حساب العميل الخاص به عبر المنصة (المنصات) التي يستخدمها العميل؛ سيتمكن العميل من رؤية حالة طلبه في حساب العميل الخاص به، وتأكيد تنفيذ الطلب في أقرب وقت ممكن (بما في ذلك تاريخ التداول، والوقت، ونوع الطلب، وتحديد المكان، وتحديد الأداة، ومؤشر الشراء/البيع، وطبيعة الأمر، وكمية الوحدة، والمبلغ الإجمالي، والمبلغ الإجمالي للعمولات والمصروفات، وفروق الأسعار، والطرف المقابل للعميل) تاريخ تداوله، ورصيده ومعلومات أخرى.

15.2. يوافق العميل على تقديم التقارير عبر المنصة ويقر بأن له الحق في مطالبة الشركة بإرسال التقارير عبر البريد الإلكتروني أو الفاكس أو على الورق بالبريد.

15.3. ستزود الشركة العميل على الفور، في وسط دائم، بالمعلومات الأساسية المتعلقة بتنفيذ طلبه بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المنصة.

15.4. سترسل الشركة إشعاراً إلى العميل في وسيط دائم (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المنصة) على النحو المنصوص عليه في اللوائح المعمول بها لتأكيد تنفيذ الطلب في أقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز يوم العمل الأول بعد التنفيذ أو، حيث يكون التأكيد



استلمتها الشركة من طرف ثالث، في موعد لا يتجاوز يوم العمل الأول بعد استلام التأكيد من الطرف الثالث. سيتضمن هذا الإخطار المعلومات الواردة في اللوائح المعمول بها بخلاف المعلومات التالية، حيثما كان ذلك مناسباً، والتي تكون مشتركة لجميع الطلبات:

تعريف الشركة

اسم أو تسمية أخرى للعميل؛

يوم التداول

وقت التداول

نوع الطلب

تحديد الموقع

تعريف الأدوات

مؤشر الشراء/البيع

طبيعة الأمر إذا كان بخلاف الشراء/البيع؛

الكمية

وحدة السعر؛

الاعتبارات الكاملة؛

إجمالي العمولات والمصروفات التي تم تحصيلها، وحيثما يطلب العميل ذلك، تفصيل مفصل بما في ذلك، عند الاقتضاء، مبلغ أي هامش ربح أو تخفيض يتم فرضه حيث تم تنفيذ الصفقة من قبل شركة استثمار عند التعامل بمفردها الحساب، والشركة مدينة بواجب التنفيذ الأفضل للعميل؛

سعر الصرف الذي يتم الحصول عليه عندما تنطوي المعاملة على تحويل العملة.

مسؤوليات العميل فيما يتعلق بتسوية المعاملة، بما في ذلك الحد الزمني للدفع أو التسليم بالإضافة إلى تفاصيل الحساب المناسبة حيث لم يتم إخطار العميل بهذه التفاصيل والمسؤوليات مسبقاً؛

عندما يكون الطرف المقابل للعميل هو الشركة نفسها أو عميل آخر للشركة، فإن حقيقة أن هذا هو الحال ما لم يتم تنفيذ الأمر من خلال نظام تداول يسهل التداول المجهول.

15.5. علاوة على ذلك، يجب على الشركة تزويد العميل، عند الطلب، بمعلومات حول حالة طلبه.

15.6. إذا كان لدى العميل سبب للاعتقاد بأن التأكيد خاطئ أو إذا لم يتلق العميل أي تأكيد عندما يجب عليه (بما في ذلك الإخطار عبر المنصة)، فيجب على العميل الاتصال بالشركة في غضون عشرة أيام عمل من تاريخ شركة تم إرسال الطلب أو كان من المفترض إرساله (في حالة عدم إرسال تأكيد). إذا لم يبد العميل أي اعتراض خلال هذه الفترة، فسيتم اعتبار المحتوى على أنه موافق عليه ويعتبر نهائياً.

15.7. سوف تقوم الشركة، بناءً على الصفقة وما إذا كان يجب الإبلاغ عنها بموجب اللوائح المعمول بها، بإبلاغ المعاملات إلى السلطة المختصة على النحو المنصوص عليه في اللوائح المعمول بها في أسرع وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز إغلاق يوم العمل التالي.

15.8. يتعين على الشركة أن تلخص وتعلن على أساس سنوي، لكل فئة من فئات الأدوات المالية، أفضل خمسة أماكن تنفيذ من حيث أحجام التداول حيث نفذت أوامر العملاء في العام السابق ومعلومات عن جودة التنفيذ التي تم الحصول عليها.

16. أموال العميل

16.1. سنتعامل مع الأموال المحفوظ بها نيابة عنك وفقاً لمتطلبات هيئة تنظيم الخدمات المالية. في حالة تعرض الشركة للإفلاس أو التصفية أو أي حدث تجميع آخر نصت عليه هيئة تنظيم الخدمات المالية، ستخضع أموال العميل لقواعد توزيع أموال العميل الصادرة عن هيئة تنظيم الخدمات المالية. ستضع الشركة على الفور أي أموال تتلقاها من العميل في حساب (حسابات) منفصلة أو أكثر (يشار إليها باسم "حسابات العملاء") مع مؤسسات مالية موثوقة تختارها الشركة مثل البنك المركزي أو مؤسسة الائتمان أو البنك المرخص له في دولة ثالثة ولا يمكن استخدامها في سياق الأعمال.

16.2. وفقاً للوائح المعمول بها، يجب على الشركة ممارسة المهارة الواجبة والعناية والاجتهاد في الاختيار والتعيين والمراجعة الدورية للمؤسسة المالية للفقرة 16.1 و تأخذ الشركة في الاعتبار الخبرة والسمعة السوقية لهذه المؤسسات بهدف ضمان حماية حقوق العميل، بالإضافة إلى أي متطلبات قانونية أو تنظيمية أو ممارسات السوق المتعلقة بحيازة أموال العميل التي يمكن أن تؤثر سلباً على حقوق العميل.

ومع ذلك، من المفهوم أن هناك ظروفًا خارجة عن سيطرة الشركة وبالتالي لا تقبل الشركة أي مسؤولية أو تتحمل أي من الخسائر الناتجة للعميل نتيجة الإفلاس أو أي إجراءات أخرى مماثلة أو فشل المؤسسة المالية حيث سحقت أموال العميل.

16.3. وفقاً للوائح المعمول بها، ولأغراض حماية أموال العميل، فيجب على الشركة:

الاحتفاظ بالسجلات والحسابات اللازمة للتمييز بين أصول العملاء وأصولهم؛ يجب أن تكون هذه السجلات دقيقة وتتوافق مع أموال العميل؛

تجري، على أساس منتظم، تسويات بين حساباتها وسجلاتها الداخلية وتلك الخاصة بأي طرف ثالث يمتلك هذه الأصول؛

يجب في جميع الأوقات إبقاء أموال العميل منفصلة عن أموال الشركة الخاصة؛

لن تستخدم أموال العميل في سياق أعمالها الخاصة؛

يجب أن تتخذ الخطوات اللازمة لضمان أن أموال العميل المودعة لدى مؤسسة مالية (وفقاً للفقرة 16.1) يتم الاحتفاظ بها في حساب (حسابات) محدد بشكل منفصل عن أي حسابات مستخدمة في الاحتفاظ بأموال الشركة؛ و

يجب تقديم ترتيبات تنظيمية مناسبة لتقليل مخاطر فقدان أموال العميل أو تقليلها، نتيجة لسوء الاستخدام أو الاحتيال أو سوء الإدارة أو عدم كفاية حفظ السجلات أو الإهمال.

16.4. قد يتم الاحتفاظ بأموال العميل نيابة عن العميل في بنك يقع داخل سوق أبوظبي العالمي أو خارجه وفقاً دائماً لمتطلبات الترخيص والتفويض الخاصة بالشركة. قد يختلف النظام القانوني والتنظيمي المطبق على أي كيان من هذا القبيل خارج سوق أبوظبي العالمي عن ذلك الموجود في سوق أبوظبي العالمي وفي حالة الإفلاس أو أي إخفاق مماثل لذلك الكيان، يمكن معاملة أموال العميل بشكل مختلف عن المعاملة التي يمكن تطبيقها إذا تم الاحتفاظ بالأموال في مؤسسة في سوق أبوظبي العالمي. تتخذ الشركة الخطوات اللازمة وتمارس المهارة اللازمة والعناية والاجتهاد في اختيار وتعيين المؤسسات التي يتم استخدامها لحفظ أموال العملاء. تقوم الشركة أيضاً بإجراء مراجعات وتقييمات دورية للمؤسسات التي تحتفظ بحسابات عملائها معها. ومع ذلك، قد لا تكون الشركة مسؤولة و/أو مسؤولة عن الملاءة المالية أو أفعال أو إغفال أي طرف ثالث مشار إليه في هذه الفقرة.

16.5. يقر العميل بأنه في حالة الإفلاس أو أي إجراءات مماثلة أخرى فيما يتعلق ببنك المؤسسة المالية (في الفقرة 16.1)، قد يكون للشركة فقط مطالبة غير مضمونة ضد الطرف الثالث نيابة عن العميل، وسوف يقوم العميل بذلك. التعرض لخطر أن الأموال التي تتلقاها الشركة من الطرف الثالث غير كافية لتلبية مطالبات العميل.

- 16.6. من المفهوم أن الشركة قد تحتفظ بحسابات التاجر باسمها مع مزودي خدمات الدفع المستخدمين لتسوية معاملات الدفع لعملائها. ومع ذلك، من الواضح أن حسابات التاجر هذه لا تُستخدم لحفظ أموال العميل ولكن فقط لإحداث تسوية لمعاملات الدفع.
- 16.7. من المفهوم أنه يجوز للشركة الاحتفاظ بأموال العميل وأموال العملاء الآخرين في نفس الحساب (الحساب الشامل).
- 16.8. ليس من سياستنا دفع فائدة على الأموال التي نحتفظ بها، وأنت توافق على التنازل عن أي استحقاق للفائدة.
- 16.9. من المتفق عليه أن الشركة لها الحق في تحويل أموال العميل إلى الخفاء أو المتنازل لهم أو المنقولين أو المشترين، مع إشعار خطي قبل 15 يوم عمل إلى العميل لأغراض الفقرة 35.2. من اتفاقية العميل.
- 16.10. يجوز للمؤسسة المالية التي ستمرر إليها الشركة أموال العميل (وفقاً للفقرة 16.1) الاحتفاظ بها في حساب. ومن ثم، في حالة الإفلاس أو أي إجراءات أخرى مماثلة فيما يتعلق بذلك الطرف الثالث، يجوز أن يكون للشركة فقط مطالبة غير مضمونة ضد الطرف الثالث نيابة عن العميل وسيعرض العميل لمخاطر أن الأموال التي تسلمتها الشركة من الطرف الثالث، غير كافية لتلبية مطالبات العميل.
- 16.11. لا يجوز للشركة إبرام ترتيبات ضمانات مالية لنقل الملكية مع أي عميل هو عميل تجزئة لغرض تأمين أو تغطية الالتزامات الحالية أو المستقبلية، الفعلية أو الطارئة أو المحتملة لهذا العميل.
- 16.12. لا يجوز للشركة منح حقوق الضمان أو الامتيازات أو حقوق المقاصة على أموال العميل لتمكين طرف ثالث من التصرف في أموال العميل من أجل استرداد الديون التي لا تتعلق بالعميل أو تقديم الخدمات للعميل، ما لم يكن هذا مطلوب بموجب القانون المعمول به في ولاية قضائية لدولة ثالثة حيث قد يتم الاحتفاظ بأموال العميل. إذا دخلت الشركة في مثل هذه الاتفاقية، فستقوم بتعديل اتفاقية العميل هذه وفقاً لذلك لتعكس ذلك.
- 16.13. توفر الشركة للعميل الوصول إلى نظام عبر الإنترنت يمكن للعميل من خلاله الحصول على معلومات فيما يتعلق بأموال العميل التي تحتفظ بها الشركة نيابة عن العميل، على النحو المنصوص عليه في اللوائح المعمول بها.

17. حسابات العملاء وتمويل حسابك وعمليات السحب

- 17.1. يجب على الشركة فتح حساب (حسابات) عميل واحد أو أكثر للعميل للسماح له بوضع أوامر في أدوات مالية معينة.
- 17.2. من المتفق عليه والمفهوم أن الشركة تحتفظ بالحق في تقديم أنواع مختلفة من حسابات العملاء من وقت لآخر بخصائص أو متطلبات مختلفة موضحة في الموقع الإلكتروني، والتي ستكون عرضة للتغيير وفقًا لتقدير الشركة ووفقًا للفقرة 25 فيما يلي.
- 17.3. يتم تنشيط حساب العميل عند قيام العميل بإيداع الحد الأدنى للإيداع الأولي، على النحو الذي تحدده وتعده الشركة وفقًا لتقديرها من وقت لآخر.
- 17.4. يجوز للعميل إيداع الأموال في حساب العميل في أي وقت خلال فترة هذه الاتفاقية. سيتم التمويل من خلال الطرق وبالعملات التي تقبلها الشركة من وقت لآخر. يتم عرض المعلومات التفصيلية حول خيارات التمويل على موقع الشركة.
- 17.5. يحق للشركة أن تطلب من العميل في أي وقت أي وثائق لتأكيد مصدر الأموال المودعة في حساب العميل. يحق للشركة رفض إيداع العميل إذا لم تكن الشركة راضية على النحو الواجب فيما يتعلق بشرعية مصدر الأموال وإعادة إرسالها إلى المرسل.
- 17.6. إذا قام العميل بإيداع مبلغ، فيجب على الشركة أن تضيف إلى حساب العميل ذي الصلة المبلغ ذي الصلة الذي استلمته الشركة بالفعل (حتى الساعة 13.00 بتوقيت وسط أوروبا) في غضون ثلاثة أيام عمل بعد اليوم التالي لتسوية المبلغ في الحساب المصرفي للشركة.
- 17.7. إذا لم يتم إيداع الأموال التي أرسلها العميل في حساب العميل عندما كان من المفترض أن يتم إيداعها، يجب على العميل إخطار الشركة والطلب من الشركة إجراء تحقيق مصرفي للتحويل. يوافق العميل على أن يقوم العميل بدفع أي رسوم تتعلق بالتحقيق وخصمها من حساب العميل الخاص به أو دفعها مباشرة للبنك الذي يقوم بإجراء التحقيق. يتفهم العميل ويوافق على أنه من أجل إجراء التحقيق، يجب على العميل تزويد الشركة بالمستندات والشهادات المطلوبة.
- 17.8. تقوم الشركة بسحب أموال العميل عند تلقي الشركة طلبًا ذا صلة من العميل بالطريقة التي تقبلها الشركة من وقت لآخر.

17.9 . عند تلقي الشركة تعليمات من العميل لسحب الأموال من حساب العميل (حتى الساعة 13.00 بتوقيت وسط أوروبا)، يجب على الشركة الشروع في إجراءات صرف الأموال في نفس يوم العمل، إذا تم استيفاء المتطلبات التالية:

. تتضمن تعليمات السحب جميع المعلومات المطلوبة؛

. التعليمات هي إجراء تحويل إلى الحساب الأصلي (سواء كان ذلك حسابًا مصرفيًا أو حساب نظام دفع وما إلى ذلك) الذي تم إيداع الأموال منه في الأصل في حساب العميل أو كما قد يتم الاتفاق على خلاف ذلك بين الشركة والعميل؛

. الحساب الذي سيتم إجراء التحويل فيه يخص العميل؛

. في لحظة الدفع، يتجاوز رصيد العميل المبلغ المحدد في تعليمات السحب بما في ذلك جميع رسوم الدفع؛

. لا يوجد حدث قوة قاهرة يمنع الشركة من التأثير على السحب؛

. قد يستغرق التحويل أكثر من ثلاثة أيام عمل بناءً على طريقة التحويل الفعلية التي يختارها العميل.

17.10 . من المتوقع عليه والمفهوم أن الشركة لن تقبل مدفوعات من طرف ثالث أو مجهول في حساب العميل ولن تقوم بالسحب إلى أي طرف ثالث أو حساب مجهول.

17.11 . تحتفظ الشركة بالحق في رفض طلب سحب العميل الذي يطلب طريقة تحويل محددة بشكل معقول ويحق للشركة اقتراح بديل.

17.12 . سيتحمل العميل جميع رسوم الدفع والتحويل الخاصة بالأطراف الثالثة وستقوم الشركة بخضم هذه الرسوم من حساب العميل ذي الصلة.

17.13 . يجوز للعميل إرسال طلب التحويل الداخلي للأموال إلى حساب عميل آخر يحتفظ به لدى الشركة. تخضع عمليات النقل الداخلية هذه لسياسة الشركة من وقت لآخر.

17.14 . يجب إعادة الأموال التي تم تحويلها عن طريق الخطأ من قبل الشركة أثناء تحويل الأموال إلى العميل. من المفهوم أنه في حالة تقديم العميل لتعليمات خاطئة لعملية التحويل، فقد لا تتمكن الشركة من تصحيح الخطأ ويوافق العميل على أنه قد يتكبد الخسارة.

17.15 . عندما تطلب الشركة وثيقة (مستندات) تحقق إضافية من العميل ضرورية لاستكمال عملية السحب، تحتفظ الشركة بالحق في رفض طلب سحب العميل بشكل معقول عند عدم توفير المستندات المذكورة في غضون 5 (خمس) أيام العمل من يوم طلب المستند (المستندات).

18. حسابات العملاء غير النشطة والكامنة

18.1 . إذا كان حساب العميل غير نشط لمدة ثلاثة أشهر أو أكثر حيث فشل العميل في تقديم طلب، تحتفظ الشركة بالحق في جعل حساب العميل خاملاً ويحق لها فرض رسوم على حساب العميل. ستخضع الحسابات غير النشطة لرسوم شهرية تبلغ ثلاثين (30) دولارًا أمريكيًا أو ما يعادلها بعملة حساب التداول ("رسوم عدم النشاط") لكل حساب غير نشط يتعلق بالحفاظ على هذه الحسابات غير النشطة وإدارتها وإدارة الامتثال لها، والتي يتم تطبيق الرسوم وفقًا للصيغة التالية:

. عندما يكون لديك أكثر من واحد (1) حساب تداول وكل حسابات التداول هي حسابات غير نشطة، فإن رسوم عدم النشاط ستفرض بشكل متفرق لكل حساب غير نشط.

. عندما يكون لديك أكثر من واحد (1) حساب تداول، وعلى الأقل واحد (1) من حسابات التداول الخاصة بك غير نشطة، فإن رسوم عدم النشاط ستطبق على كل الحسابات غير نشطة.



عندما يكون رصيد أي حساب غير نشط تسري عليه رسوم عدم النشاط بموجب هذا البند أقل من ثلاثين (30) دولارًا أمريكيًا، فإن رسوم عدم النشاط لهذا الحساب غير النشط تكون مساوية لمبلغ الرصيد المتبقي في هذا الحساب غير النشط. نحتفظ بالحق في فرض رسوم عدم النشاط بأثر رجعي عن أي شهر كان لنا فيه الحق في تحصيله ولكن لم نفعل ذلك لأسباب فنية.

18.2. تظل الأموال المتبقية بعد خصم رسوم عدم النشاط في الحساب غير النشط المستحقة للعميل ويجب على الشركة إنشاء السجلات والاحتفاظ بها وإعادة هذه الأموال بناءً على طلب العميل في أي وقت بعد ذلك.

18.3. إذا كان حساب العميل غير نشط لمدة عام أو أكثر، تحتفظ الشركة بالحق (بعد الاتصال أو إرسال بريد إلكتروني للعميل باستخدام آخر تفاصيل الاتصال المعروفة) لإغلاق حساب العميل. سيتم تحويل أي أموال إلى رصيد حساب العميل من قبل الشركة إلى الحساب المصرفي للعميل من حيث نشأت، ما لم يوجه العميل خلاف ذلك كتابةً. إذا تعذر تحويل الأموال إلى الحساب المصرفي للعميل لأي سبب من الأسباب، فستحتفظ بها الشركة وتظل مستحقة للعميل ويجب على الشركة إنشاء السجلات والاحتفاظ بها وإعادة هذه الأموال عند طلب العميل في أي وقت بعد ذلك.



19. الرهن

19.1 يجب أن يكون للشركة رهن عام على جميع الأموال التي تحتفظ بها الشركة أو شركائها أو مرشحها نيابة عن العميل حتى يفي بالتزاماته بموجب هذه الاتفاقية.

20. المعاوضة والتسوية

20.1 إذا كان المبلغ الإجمالي المستحق الدفع من قبل العميل يساوي المبلغ الإجمالي المستحق على الشركة، فسيتم تلقائيًا تسوية الالتزامات المتبادلة لتسديد المدفوعات وإلغاء بعضها البعض.

20.2 إذا كان إجمالي المبلغ المستحق الدفع من قبل أحد الطرفين يتجاوز المبلغ الإجمالي المستحق الدفع من قبل الطرف الآخر، فإن الطرف الذي لديه المبلغ الإجمالي الأكبر سيدفع الفائض للطرف الآخر وسيتم استيفاء جميع الالتزامات الخاصة بالدفع وإبراء ذمتها تلقائيًا.

20.3 يحق للشركة الجمع بين جميع حسابات العملاء المفتوحة باسم العميل أو أي منها وتوحيد الأرصدة في هذه الحسابات وتسوية هذه الأرصدة في حالة إنهاء الاتفاقية.

21. الرسوم والضرائب والحوافز

21.1 قد يخضع توفير الشركة للخدمات، اعتمادًا على نوع الأداة المالية المتداولة، لدفع رسوم مثل رسوم السمسرة والعمولات والمقايضات وفروق الأسعار والخدمة الخاصة والرسوم الأخرى. توجد هذه في كتالوج العمولات والمصاريف والرسوم على [موقع الشركة](#) و/أو المنصة، من وقت لآخر.

21.2 من المتفق عليه والمفهوم أن يتحمل العميل وحده المسؤولية عن جميع الإيداعات والإقرارات الضريبية والتقارير التي يجب تقديمها إلى أي سلطة ذات صلة، سواء كانت حكومية أو غير ذلك، ودفع جميع الضرائب (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أي ضرائب تحويل أو قيمة مضافة)، الناشئة أو فيما يتعلق بنشاطه التجاري مع الشركة أدناه.

21.3 يتعهد العميل بدفع جميع نفقات الطوابع المتعلقة بهذه الاتفاقية وأي وثائق قد تكون مطلوبة لتنفيذ المعاملات بموجب هذه الاتفاقية.

21.4 تخضع العقود مقابل الفروقات لإجراءات الشركات بما في ذلك تعديلات الأرباح. يجوز للشركة إجراء تعديلات على توزيعات الأرباح في حساب تداول العميل إذا تمت جدولة توزيعات الأرباح لأصحاب الأصول الأساسية لعقود الفروقات. يتم إجراء هذه التعديلات عادة في تاريخ الأرباح السابقة. تتلقى الصفقات الطويلة تعديلات، بينما يتم احتساب الصفقات القصيرة عند الاقتضاء.

21.5 يجوز للشركة المشاركة و/أو الاستفادة من أي معاملة يتم الدخول فيها من قبلنا و/أو فيما يتعلق بأي معاملة تُنفذ نيابة عنك. يجوز للشركة بناءً على طلب معقول، إلى أقصى حد ممكن أن تكشف لك عن مبلغ أي زيادة عمولة أو أي مكافأة أخرى تدفعها أو تتلقاها الشركة.

21.6 قبل أن يضع العميل أي طلبات مع الشركة، يجب عليه الرجوع إلى الأسعار والرسوم والفروق المنشورة على الموقع الإلكتروني، والتي تكون ملزمة لكلا الطرفين. من وقت لآخر، قد تقدم الشركة، وفقًا لتقديرها المطلق، أسعارًا أو فروق أسعار أقل من تلك المنشورة على موقع الويب في ذلك الوقت. سيتم إبلاغ العميل مسبقًا وبعدها عن التكاليف والرسوم المرتبطة بالتداول في العقود مقابل الفروقات على النحو المنصوص عليه في اللوائح المعمول بها.

21.7 سيتم إبلاغ العميل أيضًا بالأسعار المعمول بها والتكاليف وفروق الأسعار وأي شروط وأحكام. هذا لا يؤثر على التزام الشركة بتقديم نفس مستوى وجودة الخدمة لجميع العملاء.

22. اللغة

22.1. اللغة الرسمية للشركة هي اللغة الإنجليزية ويجب على العميل دائمًا قراءة موقع الويب والرجوع إليه للحصول على جميع المعلومات والإفصاحات حول الشركة وأنشطتها. الترجمة أو المعلومات المقدمة بلغات أخرى غير الإنجليزية هي لأغراض إعلامية فقط ولا تلزم الشركة أو يكون لها أي أثر قانوني على الإطلاق، ولا تتحمل الشركة أي مسؤولية أو التزام فيما يتعلق بصحة المعلومات الواردة فيها.

23. وسائل التواصل والإشعار الخطي

23.1. ما لم ينص على خلاف ذلك على وجه التحديد في هذه الاتفاقية، يجب إرسال أي إشعار أو طلب أو أي اتصال آخر يتعين على العميل تقديمه للشركة بموجب الاتفاقية (بخلاف تقديم الطلبات) إلى عنوان الشركة بالأسفل (أو إلى أي عنوان آخر قد تحدده الشركة من وقت لآخر للعميل لهذا الغرض) عن طريق البريد الإلكتروني، الفاكس، البريد، البريد الجوي أو خدمة البريد السريع التجارية وسيتم اعتباره مستلمًا فقط عند استلامه فعليًا من قبل الشركة في:

**العنوان، الطابق 15، برج الختم، مربعة سوق أبو ظبي العالمي، جزيرة المارية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة -
البريد الإلكتروني: support@ae.capex.com**

23.2. من أجل التواصل مع العميل، يجوز للشركة استخدام أي من الطرق التالية: البريد الإلكتروني، أو البريد الداخلي للمنصة، أو إرسال الفاكس، أو الهاتف، أو البريد، أو خدمة البريد التجاري، أو البريد الجوي، أو [موقع الشركة](#)

23.3. تعتبر طرق الاتصال التالية بمثابة إشعار خطي من الشركة إلى العميل: البريد الإلكتروني أو البريد الداخلي للمنصة أو إرسال الفاكس أو البريد أو خدمة البريد التجاري أو البريد الجوي أو [موقع الشركة](#)

23.4. تعتبر طرق الاتصال التالية بمثابة إشعار خطي من العميل إلى الشركة: البريد الإلكتروني أو الفاكس أو البريد أو خدمة البريد التجاري أو البريد الجوي أو البريد السريع التجاري.

23.5. دون الإخلال بأحكام الفقرة 23.9، تعتبر أي مراسلات يتم إرسالها إلى أي من الطرفين، حسب الاقتضاء، (المستندات والإشعارات والتأكدات والبيانات والتقارير وما إلى ذلك) مستلمة:

إذا أرسلت عبر البريد الإلكتروني، في غضون ساعة واحدة بعد إرسالها بالبريد الإلكتروني بشرط أن يكون البريد الإلكتروني قد غادر من حساب المرسل؛

إذا أرسلت عن طريق البريد الداخلي للمنصة، فور إرسالها؛

إذا أرسلت عن طريق الفاكس، عند استلام المرسل لتقرير إرسال من جهاز الفاكس الخاص به يؤكد استلام الرسالة بواسطة جهاز الفاكس الخاص بالمستلم؛

إذا أرسلت عبر الهاتف، بمجرد الانتهاء من المحادثة الهاتفية؛

في حالة الإرسال بالبريد، بعد سبعة أيام تقويمية من إرسالها؛

إذا أرسلت عبر خدمة البريد السريع التجارية، في تاريخ توقيع المستند عند استلام هذا الإشعار؛

إذا أرسلت عبر البريد الإلكتروني ثمانية أيام عمل من تاريخ إرسالها؛

إذا تم نشرها على صفحة ويب الشركة، في غضون ساعة واحدة بعد نشرها.

23.6. من أجل التواصل مع العميل، ستستخدم الشركة تفاصيل الاتصال التي قدمها العميل أثناء فتح حساب العميل أو كما تم تحديثه مؤخرًا. ومن ثم، فإن العميل ملزم بإخطار الشركة على الفور بأي تغيير في تفاصيل الاتصال الخاصة بالعميل.



23.7. قد يتم مسح المستندات المرسله بالفاكس التي تتلقاها الشركة إلكترونياً ويجب أن يشكل استنساخ النسخة الممسوحة ضوئياً دليلاً.

23.8. يجب أن يكون العميل قادراً على الاتصال بالشركة خلال ساعات العمل. يجوز للشركة الاتصال بالعميل خارج ساعات العمل.

23.9. يجب استلام أي إشعارات مكتوبة يتم إرسالها إلى الشركة في غضون ساعات عمل الشركة. بصرف النظر عن الفقرة 23.5، فإن أي إشعارات يتم تلقيها خارج ساعات العمل يتم التعامل معها على أنها تم استلامها في يوم العمل التالي.

24. سياسة الخصوصية والبيانات الشخصية والسرية وتسجيل المكالمات الهاتفية والسجلات

24.1. من خلال الدخول في هذه الاتفاقية، يوافق العميل ويقر بأن الشركة ستعالج البيانات الشخصية على النحو المنصوص عليه في سياسة خصوصية الشركة، والمتاحة في [موقع الشركة](#)، حيث قد يتم تعديل هذا من وقت لآخر من قبل الشركة. يجوز للشركة جمع معلومات العميل مباشرة من العميل (في نموذج طلب فتح الحساب المكتمل أو غير ذلك) أو من أشخاص آخرين. المعلومات المطلوبة من أجل فتح حساب تداول للعميل، وإجراء المعاملات وحماية أصول العملاء وخصوصيتهم وتزويد العملاء بالخدمات التي يحتاجونها ومناسبة لهم.

24.2. يدرك العميل أن المستندات والمعلومات تم الحصول عليها بشكل قانوني وأن معالجة البيانات الشخصية ضرورية للائتمان للائتمانات القانونية للشركة.

24.3. يجوز للشركة معالجة البيانات الشخصية للعملاء وفقاً لالتزامات الإبلاغ الخاصة بالشركة وفقاً لأي تشريع معمول به و/أو لائحة و/أو تشريع ثانوي تحت أي ولاية قضائية، وقد يُطلب من الشركة الكشف عن المعلومات و/أو البيانات فيما يتعلق بـ العميل إلى السلطات المختصة و/أو الهيئات التنظيمية و/أو الهيئات الإشرافية في أي ولاية قضائية ومن خلال الدخول في هذه الاتفاقية، يقر العميل بأنه قد يُطلب من الشركة المضي قدماً في هذا الكشف عن البيانات لغرض الامتثال لالتزامات الإبلاغ هذه.

يجب أن تعامل الشركة معلومات العميل التي تحتفظ بها الشركة على أنها سرية ولن يتم استخدامها لأي غرض آخر غير ما يتعلق بالأغراض المنصوص عليها في سياسة الخصوصية. لن تُعتبر المعلومات الموجودة بالفعل سرية سواء في المجال العام أو التي تملكها الشركة بالفعل دون واجب السرية.

24.4. يوافق العميل أيضاً على أن للشركة الحق في الكشف عن معلومات العميل (بما في ذلك التسجيلات والوثائق ذات الطبيعة السرية وتفصيل البطاقة) في الحالات التالية:

- أ. حسبما يقتضي القانون أو أمر من المحكمة المختصة.
- ب. حيثما يطلب من المنظم أو أي سلطة أخرى لها سيطرة أو اختصاص قضائي على الشركة أو العميل أو شركائه أو في المنطقة التي تملك الشركة عملاء فيها.
- ج. إلى الهيئات الحكومية ووكالات تطبيق القانون حيثما يقتضي القانون ذلك واستجابة لطلبات قانونية وتنظيمية أخرى؛
- د. إلى السلطات المختصة للتحقيق في الاحتيال أو غسل الأموال أو أي نشاط غير قانوني آخر أو منعه؛
- هـ. أن تدافع الشركة عن حقوقها القانونية أو تمارس هذه الحقوق، عند الضرورة، أمام أي محكمة أو محكم أو أمين مظالم أو سلطة حكومية؛
- و. إلى الحد الذي يكون مطلوباً بصورة معقولة لتنفيذ الأوامر، ولأغراض إضافية لتوفير الخدمات؛
- ز. إلى مقدمي خدمات الدفع والبنوك التي تعالج معاملاتك؛
- ح. إلى مراجعي الحسابات أو المتعاقدين أو المستشارين الآخرين الذين يدققون الحسابات، أو يساعدون في أو ينصحون بأي من أغراض عملنا؛ شريطة أن يتم إبلاغ المهنيين المعنيين في كل حالة عن الطبيعة السرية لهذه المعلومات وأن يلتزموا بالسرية فيما يتعلق بالالتزامات الواردة في هذه الوثيقة؛

- ط. فقط إلى الحد المطلوب و فقط تفاصيل الاتصال لمقدمي الخدمات الآخرين الذين ينشئون قواعد البيانات أو يحتفظون بها أو يعالجونها (سواء كانت إلكترونية أم لا)، أو يقدمون خدمات حفظ السجلات، أو خدمات إرسال البريد الإلكتروني، أو خدمات المراسلة أو الخدمات المماثلة التي تهدف إلى مساعدة الشركة في جمع، تخزين ومعالجة واستخدام معلومات العميل أو الاتصال بالعميل أو تحسين توفير الخدمات بموجب هذه الاتفاقية.
- ي. ولن يتم توفير البيانات في هيئة إجمالية إلا بالقدر المطلوب، بالنسبة لمقدمي الخدمات الآخرين لأغراض إحصائية من أجل تحسين تسويق الشركة.
- ك. وحسب القدر المطلوب فقط، إلى مراكز الاتصالات البحثية التي توفر استبيانات هاتفية أو بالبريد الإلكتروني بهدف تحسين خدمات الشركة، وفي هذه الحالة لن يتم تقديم سوى تفاصيل الاتصال.
- ل. لكي تدافع الشركة عن حقوقها القانونية أو تمارس هذه الحقوق، عند الضرورة، أمام أي محكمة أو محكم أو أمين مظالم أو سلطة حكومية؛
- م. لأي شخص مخول من طرفك.
- ن. إلى شركة تابعة أو إلى وسيط مُعرّف الشركة أو أي شركة أخرى في المجموعة نفسها من الشركة.
- س. لأي طرف ثالث حيث يكون هذا الإفصاح مطلوبًا لتنفيذ أو تطبيق البنود والشروط أو الاتفاقيات الأخرى ذات الصلة.
- ع. إلى الخلف العام أو الخاص أو المنقول إليهم أو المشتريين، مع إشعار كتابي مسبق بعشر أيام عمل إلى العميل؛ سيحدث هذا في حالة اتخاذ الشركة قرار بيع أو نقل أو تخصيص أو تجديد أي من حقوقها أو فوائدها أو التزاماتها بموجب الاتفاقية أو مع تنفيذ الاتفاقية بالكامل الخاضع لها أو مع أي طرف ثالث أو جميع هذه الحقوق أو المزايا أو الالتزامات لتقديم إشعار كتابي مسبق لمدة 15 يومًا عمل للعميل. وقد يتم ذلك دون قيود في حالة دمج الشركة أو الاستحواذ عليها مع طرف ثالث، أو إعادة تنظيم الشركة، أو تصفية الشركة أو بيع أو تحويل كل أو جزء من الشركة أو أصول الشركة إلى طرف ثالث.
- ف. يتم الكشف عن معلومات العميل فيما يتعلق بدفعي الضرائب الأمريكيين وفقًا لمصلحة الضرائب الأمريكية وفقًا لقانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA) للولايات المتحدة الأمريكية.
- 24.5 تقوم الشركة بتسجيل جميع الاتصالات بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المحادثات الهاتفية الواردة والصادرة بالإضافة إلى الاتصالات الإلكترونية الأخرى المتعلقة بأي معاملات تم إبرامها والمحادثات المباشرة ورسائل البريد الإلكتروني. ستكون هذه الاتصالات والتسجيلات ملكية حصريّة للشركة. يقبل العميل مثل هذه التسجيلات كدليل قاطع على المحادثات المسجلة على هذا النحو.
- 24.6 يوافق العميل على أنه يجوز للشركة، لغرض إدارة شروط الاتفاقية، من وقت لآخر، إجراء اتصال مباشر مع العميل.
- 24.7 يوافق العميل على أنه يجوز للشركة أو أي شركة تابعة للشركة أو أي شركة أخرى في نفس المجموعة من الشركة إجراء اتصال مع العميل، من وقت لآخر، عن طريق الهاتف أو الفاكس أو البريد الإلكتروني أو البريد لأغراض التسويق لتقديمه إلى منتجات أو خدمات اهتمام العميل التي قد تهتمه أو لإجراء أبحاث السوق.
- 24.8 إذا حدث، أثناء علاقة العمل، تغيير في البيانات الشخصية للعميل، يجب على العميل التأكد من تحديث هذه البيانات ودقتها عن طريق الاتصال بالشركة في أقرب وقت ممكن عمليًا.
- 24.9 لأغراض مكافحة غسل الأموال ومن أجل الامتثال لأحكام القانون، ستحتفظ الشركة بسجلات تحتوي على بيانات العميل الشخصية ومعلومات التداول ووثائق فتح الحساب والاتصالات الهاتفية والإلكترونية وأي شيء آخر يتعلق بالعميل.
- 24.10 مزيد من التفاصيل حول كيفية معالجة الشركة للبيانات الشخصية بما في ذلك، من بين أمور أخرى، الأساس القانوني لمعالجة البيانات الشخصية، وحقوق موضوع البيانات، والمبادئ والمعلومات فيما يتعلق بنقل البيانات الشخصية، والتدابير المتخذة لتأمين البيانات

والمعلومات الشخصية للعميل حول كيف يمكن للعميل تقديم شكوى أو تعليق بشأن بياناته الشخصية، يمكن العثور عليها في سياسة خصوصية الشركة المتوفرة على [موقع الشركة](#)



25. دعوة الامتثال

- 25.1. دعوة الامتثال تعني المحادثة الهاتفية بين الشركة والعميل خلال الخطوة الأخيرة من عملية التحقق.
- 25.2. يوافق العميل على أنه سيتعامل مع حسابه وسيتخذ قراراته الاستثمارية الخاصة.
- 25.3. توضح الشركة أن المواد التسويقية أو الجلسات التعليمية إعلامية بحتة ولا تتضمن نصائح استثمارية.
- 25.4. تؤكد الشركة أن للموظفين والشركاء عقودهم مدفوعة الأجر مع الشركة، وبالتالي، يُمنع منعًا باتًا إجراء ترتيبات مالية مع العملاء.
- 25.5. أثناء دعوة الامتثال، يُسأل العميل أيضًا عما إذا كان يفهم سياسات الشركة ومنتجاتها المالية والمخاطر التي ينطوي عليها تداول العقود مقابل الفروقات.
- 25.6. ستحاول الشركة مرتين الاتصال بالعميل ومراسلته بالبريد الإلكتروني. إذا فشل العميل في الرد على أي مما ذكر أعلاه، فستتبع الشركة إحدى الخطوتين: (1) إذا كان العميل لديه صفتان مفتوحة، فسيتم تعطيل خيارات الإيداع الخاصة به و (2) إذا لم يكن لدى العميل صفتان مفتوحة، فسيتم تعطيل منصة التداول.
- 25.7. بمجرد أن يكمل العميل مكالمة الامتثال الخاصة به، سيتم تمكين كل شيء مرة أخرى.

26. التعديلات

- 26.1. يجوز للشركة ترقية حساب العميل، أو تحويل نوع حساب العميل، أو ترقية المنصة أو استبدالها أو تحسين الخدمات المقدمة للعميل إذا اعتبرت ذلك بشكل معقول لصالح العميل ولا توجد تكلفة متزايدة على العميل.
- 26.2. يجوز للشركة أيضًا تغيير أي شروط للاتفاقية (والتي تتضمن اتفاقية العميل هذه وملاحقها وسياسة تصنيف العميل وملخص سياسة تضارب المصالح وملخص سياسة تنفيذ الطلب والإفصاح عن المخاطر وإشعار التحذيرات والإفصاح عن المخاطر وإجراءات الشكاوى للعملاء) لأي من الأسباب التالية:
 - أ. عندما ترى الشركة بشكل معقول أن:
 - أ. من شأن التغيير أن يسهل فهم شروط الاتفاقية؛ أو
 - ب. لن يكون التغيير في مصلحة العميل.
 - ب. لتغطية:
 - ج. مشاركة أي خدمة أو منشأة تقدمها الشركة للعميل؛ أو
 - د. إدخال خدمة أو منشأة جديدة؛ أو
 - هـ. استبدال خدمة أو منشأة قائمة بأخرى جديدة؛ أو
 - و. سحب خدمة أو مرفق أصبح قديمًا أو توقف استخدامه على نطاق واسع أو لم يستخدمه العميل في أي وقت في العام السابق، أو أصبح عرضه مكلفًا للغاية بالنسبة للشركة.
 - ج. لتمكين الشركة من إجراء تغييرات معقولة على الخدمات المقدمة للعميل نتيجة للتغييرات في:
 - ز. النظام المصرفي أو الاستثماري أو المالي؛ أو
 - ح. التكنولوجيا؛ أو



ط. الأنظمة أو المنصة التي تستخدمها الشركة لإدارة أعمالها أو تقديم الخدمات أدها.

د. نتيجة لطلب من المنظم أو أي سلطة أخرى أو نتيجة للتغيير أو التغيير المتوقع في اللوائح المعمول بها.

ه. عندما تجد الشركة أن أي بند في الاتفاقية لا يتوافق مع اللوائح المعمول بها. في مثل هذه الحالة، لن تعتمد على هذا المصطلح ولكن ستتعامل معه كما لو كان يعكس اللوائح المعمول بها ذات الصلة ويجب عليه تحديث الاتفاقية لتعكس اللوائح المعمول بها.

26.3. لأي تغيير يتم إجراؤه وفقاً للفقرات 26.1 و 26.2. أو أي تغيير يعكس تغيير اللوائح المعمول بها سوف يسري على الفور.

26.4. بالنسبة لأي تغيير في الاتفاقية، حيث تختار الشركة تقديم إشعار خطي عبر منشور على موقع الويب، يجب على الشركة أيضاً تزويد الإشعار الكتابي المذكور بوسائل إضافية للإشعار الكتابي.

26.5. عندما تقدم الشركة إشعاراً كتابياً بالتغييرات بموجب الفقرتين 26.1 و 26.2. يجب أن تخبر العميل بتاريخ دخولها حيز التنفيذ. يتم التعامل مع العميل على أنه يوافق على التغيير في ذلك التاريخ ما لم يتم العميل، قبل ذلك، بإبلاغ الشركة أن العميل يرغب في إنهاء الاتفاقية وعدم قبول التغيير. لا يتعين على العميل دفع أي رسوم نتيجة الإنهاء في هذه الحالة، بخلاف التكاليف المستحقة والمستحقة الدفع مقابل الخدمات المقدمة حتى الإنهاء.

26.6. يحق للشركة إضافة أو مراجعة تكاليفها ورسومها ومصاريفها وعمولاتها ورسوم التمويل والمقايضات وفروق الأسعار وشروط التداول وقواعد التنفيذ وسياسة التبييت وأوقات التداول الموجودة على الموقع الإلكتروني و/أو المنصة، من وقت لآخر. يجب أن يتم تنفيذ هذه التغييرات على الموقع الإلكتروني و/أو المنصة ويكون العميل مسؤولاً عن التحقق من التحديثات بانتظام. باستثناء ما إذا كان وإلى الحد المنصوص عليه بخلاف ذلك في هذه الاتفاقية، يجب أن تكون جميع التغييرات سارية بعد خمسة (5) أيام تقويمية بعد نشرها الأولي على موقعنا الإلكتروني و/أو المنصة. إذا كنت لا ترغب في الالتزام بهذه التغييرات، يجب عليك إبلاغ الشركة كتابياً على الفور. لا يتعين على العميل دفع أي رسوم نتيجة الإنهاء في هذه الحالة، بخلاف التكاليف المستحقة والمستحقة الدفع مقابل الخدمات المقدمة حتى الإنهاء.

26.7. يحق للشركة مراجعة تصنيف العميل، وفقاً للوائح المعمول بها وإبلاغ العميل وفقاً لذلك بالتغيير قبل أن يدخل حيز التنفيذ من خلال تزويد العميل بإخطار مسبق لا يقل عن خمسة (5) أيام عمل. بصرف النظر عن الفقرة 26.1، قد يعني تغيير تصنيف العميل أيضاً تغيير نوع حساب العميل الخاص بالعميل. يتم التعامل مع العميل على أنه يوافق على التغيير في ذلك التاريخ ما لم يتم العميل، قبل ذلك، بإبلاغ الشركة أن العميل يرغب في إنهاء الاتفاقية وعدم قبول التغيير.

27. الإنهاء ونتائج الإنهاء

27.1. يجوز لأي من الطرفين إنهاء هذه الاتفاقية في أي وقت ولأي سبب من الأسباب من خلال تقديم إشعار خطي لا يقل عن 15 يوماً إلى الطرف الآخر.

27.2. لن يؤثر الإنهاء من قبل أي طرف على أي التزام تم تكبده بالفعل من قبل أي من الطرفين أو أي حقوق أو التزامات قانونية قد تكون قد نشأت بالفعل بموجب الاتفاقية أو أي معاملات تمت بموجب هذه الاتفاقية.

27.3. عند إنهاء هذه الاتفاقية، تصبح جميع المبالغ المستحقة الدفع من قبل العميل للشركة مستحقة وواجبة الدفع على الفور بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) جميع التكاليف المستحقة وأي مبالغ أخرى مستحقة للشركة وأي رسوم ومصاريف إضافية تكبدها أو ستكبدها الشركة نتيجة لإنهاء الاتفاقية.

27.4. بمجرد إرسال إشعار إنهاء هذه الاتفاقية وقبل تاريخ الإنهاء:

- أ. يلتزم العميل بإغلاق جميع صفقاته المفتوحة. إذا فشل في القيام بذلك، عند الإنهاء، ستقوم الشركة بإغلاق أي صفقة مفتوحة؛
- ب. يحق للشركة التوقف عن منح العميل حق الوصول إلى المنصة (المنصات) أو قد تحد من الوظائف التي يُسمح للعميل باستخدامها على المنصة (المنصات)؛

- ج. يحق للشركة رفض قبول الطلبات الجديدة من العميل؛
د. يحق للشركة رفض سحب الأموال من حساب العميل للعميل وتحتفظ الشركة بالحق في الاحتفاظ بأموال العميل عند
الضرورة لإغلاق الصفقات التي تم فتحها بالفعل و/أو دفع أي التزامات معلقة للعميل بموجب الاتفاقية.



27.5. عند الإنهاء، قد يتم تطبيق أي أو كل ما يلي:

- أ. يحق للشركة دمج أي حسابات عملاء خاصة بالعميل، لتوحيد الأرصدة في حسابات العملاء هذه وتسوية تلك الأرصدة؛
- ب. يحق للشركة إغلاق حساب (حسابات) العميل؛
- ج. للشركة الحق في تحويل المبالغ بأي عملة إلى عملة أخرى؛
- د. يحق للشركة إغلاق الصفقات المفتوحة للعميل؛
- هـ. في حالة عدم وجود نشاط غير قانوني أو نشاط غير قانوني مشتبه به أو احتيال للعميل أو تعليمات من السلطات المختصة، إذا كان هناك رصيد لصالح العميل، فستقوم الشركة (بعد حجب هذه المبالغ التي تراها وفقاً لتقدير الشركة المطلق مناسبة فيما يتعلق بالمستقبل الالتزامات) دفع هذا الرصيد للعميل في أقرب وقت ممكن عملياً وتزويده ببيان يوضح كيفية الوصول إلى هذا الرصيد، وعند الاقتضاء، يشار إلى أي مرشح أو/وأي وصي يدفع أي مبالغ قابلة للتطبيق. يجب تسليم هذه الأموال وفقاً لتعليمات العميل إلى العميل. من المفهوم أن الشركة ستدفع فقط إلى حساب باسم العميل. يحق للشركة أن ترفض، وفقاً لتقديرها، أن تتأثر بمدفوعات ثلاثين طرفاً.

28. حدث القوة القاهرة

28.1. يتضمن حدث القوة القاهرة على سبيل المثال لا الحصر كل مما يلي والذي يجعل من المستحيل أو غير العملي على الشركة الامتثال لأي من التزاماتها بموجب الاتفاقية:

- أ. الإجراءات الحكومية أو اندلاع الحرب أو الأعمال العدائية أو التهديد بالحرب أو الأعمال الإرهابية أو الطوارئ الوطنية أو الشغب أو الاضطرابات المدنية أو التخريب أو الاستيلاء أو أي كارثة دولية أخرى أو أزمة اقتصادية أو سياسية؛
- ب. القضاء والقدرة أو الزلزال أو تسونامي أو الإعصار أو الإحصار المداري أو الحوادث أو العواصف أو الفيضانات أو الحرائق أو الأوبئة أو غيرها من الكوارث الطبيعية؛
- ج. النزاعات العمالية والإغلاق؛
- د. تعليق التداول في السوق أو تصفية أو إغلاق أي سوق، أو تحديد الحد الأدنى أو الأقصى لأسعار التداول في السوق التي ترتبط بها الشركة أسعارها، أو فرض حدود أو شروط خاصة أو غير عادية على التداول في أي سوق من هذا القبيل أو حظر تنظيمي لأنشطة أي طرف (ما لم تكن الشركة قد تسببت في هذا الحظر)، قرارات سلطات الدولة، والهيئات الحاكمة للمنظمات ذاتية التنظيم، وقرارات الهيئات الإدارية لمنصات التداول المنظمة، وظروف السوق الاستثنائية بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر حدوث حركة مفرطة في مستوى أي معاملة و / أو سوق أي أصل أساسي أو توقعنا (التصرف بشكل معقول) لحدوث مثل هذه الحركة؛
- هـ. تم الإعلان عن وقف مؤقت للخدمات المالية من قبل السلطات التنظيمية المناسبة أو أي أعمال أو لوائح أخرى لأي هيئة أو سلطة تنظيمية أو حكومية أو إشرافية أو تنظيمية أو فوق وطنية؛
- و. انهيار أو فشل أو عطل في أي جهاز إلكتروني شبكة إمدادات الطاقة وخطوط الاتصال (ليس بسبب سوء النية أو التقصير المتعمد من جانب الشركة)؛
- ز. أي حدث أو فعل أو ظروف لا تخضع بشكل معقول لسيطرة الشركة ويكون تأثير هذا الحدث (الأحداث) بحيث لا تكون الشركة في وضع يمكنها من اتخاذ أي إجراء معقول لعلاج التقصير؛
- ح. فشل أي مورد خارجي، أو أي منظمة أخرى، لأي سبب من الأسباب، في أداء التزاماتها.

28.1. إذا قررت الشركة في رأيها المعقول أن حدث قوة القاهرة موجود (دون المساس بأي حقوق أخرى بموجب الاتفاقية)، يجوز للشركة دون إشعار مسبق وفي أي وقت اتخاذ أي من الخطوات التالية أو جميعها، حسب الضرورة:



- أ. تعليق أو تعديل تطبيق أي من أو كل شروط الاتفاقية إلى الحد الذي يجعل حدث القوة القاهرة من المستحيل أو غير العملي للشركة الامتثال لها؛
- ب. اتخاذ أو إغفال اتخاذ جميع الإجراءات الأخرى التي تراها الشركة مناسبة بشكل معقول في الظروف المتعلقة بموقف الشركة والعميل والعملاء الآخرين؛
- ج. إغلاق المنصة (المنصات) في حالة حدوث عطل في الصيانة أو لتجنب التلف؛
- د. إلغاء طلبات أي عميل؛
- هـ. فشل قبول الطلبات من العملاء؛
- و. عدم تنشيط حساب العميل؛
- ز. زيادة متطلبات الهامش بدون ملاحظة؛
- ح. إغلاق أي أو جميع المراكز المفتوحة بالأسعار التي تراها الشركة بحسن نية مناسبة؛
- ط. زيادة الهوامش؛
- ي. تقليل الرافعة المالية.

28.1. باستثناء ما هو منصوص عليه صراحةً في هذه الاتفاقية، لن تكون الشركة مسؤولة أو تتحمل أي مسؤولية عن أي نوع من الخسارة أو الضرر الناجم عن أي فشل أو انقطاع أو تأخير في أداء التزاماتها بموجب هذه الاتفاقية حيث يكون هذا الفشل أو الانقطاع أو التأخير بسبب حدث قوة القاهرة.

29. التشهير العلني

29.1. لا يسمح للعميل الشروع في أي تشهير علني يطعن في سمعة الشركة أو يقوم بتوزيع معلومات مضللة عن الشركة، من بين أمور أخرى في الشبكات الاجتماعية، المدونات، مواقع الويب أو أي منصة عامة أو وسائط إعلامية أخرى. في حالة حدوث مثل هذه الإجراءات، تحتفظ الشركة بجميع حقوقها القانونية.

30. تحديد المسؤولية والتعويض

30.1. في حالة قيام الشركة بتقديم معلومات أو أخبار أو معلومات تتعلق بالمعاملات أو تعليقات السوق أو الأبحاث للعميل (أو في الرسائل الإخبارية التي قد تنشرها على موقعها الإلكتروني أو توفرها للمشاركين عبر موقعها الإلكتروني أو غير ذلك)، لا يجوز للشركة، في حالة عدم وجود احتيال أو تقصير متعمد أو إهمال جسيم، يكون مسؤولاً عن أي خسائر أو تكاليف أو نفقات أو أضرار مباشرة و/أو غير مباشرة يتكبدها العميل نتيجة أي عدم دقة أو خطأ في أي من هذه المعلومات المقدمة.

30.2. لن تكون الشركة مسؤولة عن أي خسارة أو ضرر أو مصاريف أو خسارة يتكبدها العميل فيما يتعلق، أو تنشأ بشكل مباشر أو غير مباشر على سبيل المثال لا الحصر:

- أ. أي خطأ أو فشل أو انقطاع أو فصل في تشغيل المنصة (المنصات)، أو أي تأخير ناتج عن محطة العميل أو المعاملات التي تتم عبر محطة العميل، أو أي مشاكل فنية، أو فشل أو أعطال في النظام، أو أعطال في خط الاتصال، أو أعطال في المعدات أو البرامج، أو مشكلات الوصول إلى النظام، أو مشكلات سعة النظام، أو ارتفاع الطلب على الإنترنت، أو الخروقات الأمنية والوصول غير المصرح به، ومشاكل وعيوب الكمبيوتر الأخرى المماثلة؛



- ب. أي فشل من قبل الشركة في أداء أي من التزاماتها بموجب الاتفاقية نتيجة لحالة الأسباب القهرية أو أي سبب آخر خارج عن إرادتها؛
- ج. أفعال أو امتناع أو إهمال من أي طرف ثالث؛
- د. أي شخص يحصل على بيانات وصول العميل التي أصدرتها الشركة للعميل قبل إبلاغ العميل للشركة بإساءة استخدام بيانات الوصول الخاصة به؛
- هـ. الأشخاص من الطرف الثالث غير المصرح لهم الذين لديهم إمكانية الوصول إلى المعلومات، بما في ذلك العناوين الإلكترونية والاتصال الإلكتروني والبيانات الشخصية وبيانات الوصول عندما يتم نقل ما ورد أعلاه بين الأطراف أو أي طرف آخر، باستخدام الإنترنت أو غيرها من مرافق الاتصال بالشبكة أو البريد أو الهاتف أو أي جهاز إلكتروني آخر
- و. أي من مخاطر إشعار الكشف عن المخاطر والتحذيرات؛
- ز. تجسد مخاطر العملة
- ح. أي تغييرات في معدلات الضرائب؛
- ط. حدوث الانزلاق السعري؛
- ي. اعتماد العميل على وظائف مثل أوامر الإيقاف المتحرك ووقف الخسارة، أو أي برنامج تابع لطرف ثالث توفره الشركة؛
- ك. تحت ظروف السوق غير الطبيعية:
- ل. أي أفعال أو غفلات (بما في ذلك الإهمال والاحتياط) من جانب العميل و/أو ممثله المفوض؛
- م. لقرارات التداول الخاصة بالعميل أو ممثله المُخَوَّل؛
- ن. جميع الطلبات المقدمة من خلال وتحت بيانات وصول العميل؛
- س. محتويات وصحة ودقة واكتمال أي اتصال يتم نشره عن طريق استخدام المنصة (المنصات)؛
- ع. نتيجة لانخراط العميل في التداول الاجتماعي (إن وجد).

30.3. إذا تكبدت الشركة أو مديروها أو موظفوها أو موظفوها أو شركاؤها أو وكلائها أي مطالبات أو أضرار أو مسؤولية أو تكاليف أو نفقات، قد تنشأ فيما يتعلق بالتنفيذ أو نتيجة لتنفيذ الاتفاقية و/أو فيما يتعلق فيما يتعلق بتوفير الخدمات و/أو فيما يتعلق باستخدام المنصة (المنصات)، فإن الشركة أو مديريها أو مسؤوليها أو موظفيها أو الشركات التابعة لها أو وكلائها لا تتحمل أي مسؤولية على الإطلاق وتقع على عاتق العميل مسؤولية تعويض الشركة عن هؤلاء.

30.4. لا تتحمل الشركة بأي حال من الأحوال المسؤولية تجاه العميل عن أي خسائر تبعية أو خاصة أو عرضية أو غير مباشرة أو أضرار أو خسارة في الأرباح أو ضياع الفرصة (بما في ذلك ما يتعلق بتحركات السوق اللاحقة) أو التكاليف أو النفقات التي قد يتكبدها العميل فيما يتعلق للاتفاقية أو توفير الخدمات أو استخدام المنصة (المنصات).

30.5. يجب ألا تتجاوز المسؤولية التراكمية والحد الأقصى من مسؤولية الشركة تجاه العميل الرسوم المدفوعة للشركة بموجب هذه الاتفاقية فيما يتعلق بالعميل المعين لتوفير الخدمات واستخدام المنصة (المنصات).

31. التأكيدات والضمانات

31.1. يمثل العميل ويضمن للشركة ما يلي:

- أ. ألا يقل عمره عن 18 عامًا، أو سن الموافقة القانونية على الانخراط في أنشطة الاستثمار المالي بموجب قوانين أي ولاية قضائية تنطبق عليه.
- ب. عندما يكون العميل شخصًا ماديًا، فإن العميل يتمتع بعقل سليم وقادر على اتخاذ قرارات بشأن أفعاله.
- ج. لا توجد قيود على الأسواق أو الأدوات المالية التي سيتم فيها إرسال أي معاملات للتنفيذ، اعتمادًا على جنسية العميل أو دينه.
- د. لن تنتهك جميع الإجراءات التي يتم تنفيذها بموجب الاتفاقية أي قانون أو قاعدة سارية على العميل أو على الولاية القضائية التي يقيم فيها العميل، أو أي اتفاقية يلتزم بها العميل أو تتأثر بها أي من أصول أو أموال العميل.
- هـ. لن يستخدم العميل عنوان بروتوكول الانترنت أو المنصة أو موقع الويب بما يتعارض مع هذه الاتفاقية، أو لأغراض غير مصرح بها أو غير قانونية، وأنه سيستخدم عنوان بروتوكول الانترنت والمنصة والموقع الإلكتروني فقط لصالح حساب العميل الخاص به وليس نيابة عن أي شخص آخر.
- و. العميل مخول حسب الأصول للدخول في الاتفاقية وإعطاء الأوامر وتنفيذ التزاماته بموجب هذه الاتفاقية.
- ز. العميل هو الفرد الذي أكمل نموذج طلب فتح الحساب أو، إذا كان العميل، فإن الشخص الذي أكمل نموذج طلب فتح الحساب نيابة عن العميل مخول حسب الأصول للقيام بذلك.
- ح. يتصرف العميل بصفة أصيل وليس كوكيل أو ممثل أو وصي أو وصي نيابة عن شخص آخر. لا يجوز للعميل التصرف نيابة عن شخص آخر إلا إذا وافقت الشركة على ذلك كتابياً وقدمت جميع المستندات المطلوبة من قبل الشركة لهذا الغرض.
- ط. المعلومات التي قدمها العميل إلى الشركة في نموذج طلب فتح الحساب وفي أي وقت بعد ذلك ستكون صحيحة ودقيقة وكاملة وستكون المستندات التي سلمها العميل صالحة وأصلية.
- ي. لقد قرأ العميل وفهم شروط الاتفاقية بالكامل بما في ذلك المعلومات الواردة في الملاحق.
- ك. إن أموال العميل المستخدمة في التداول ليست بأي طريقة مباشرة أو غير مباشرة عائدات أي نشاط غير قانوني أو مستخدمة أو يعتزم استخدامها لتمويل الإرهاب.
- ل. العميل ليس شخصًا مكشوفًا سياسيًا وليس لديه أي علاقة (على سبيل المثال قريب أو شريك تجاري) مع شخص يتقلد أو تقلد منصبًا عامًا بارزًا في الإثني عشر شهرًا الماضية. إذا كان البيان أعلاه غير صحيح وفي حالة عدم إفصاح العميل عن هذا بالفعل في نموذج طلب فتح الحساب، فسيقوم بإبلاغ الشركة في أقرب وقت ممكن وسيخطر الشركة إذا كان في أي مرحلة خلال هذه الاتفاقية يصبح شخصًا مكشوفًا سياسيًا.
- م. العميل ليس من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وكوريا الشمالية وإيران لأن الشركة لا تقبل عملاء من هذه البلدان ومن أي دول أخرى حيث توجد شروط أو قيود قانونية خاصة.
- ن. قرأ العميل وفهم إشعار الإفصاح عن المخاطر والتحذيرات.
- س. يوافق العميل على توفير معلومات الاتفاقية عن طريق موقع ويب أو بريد إلكتروني.
- ع. يؤكد العميل يؤكد أنه يتمتع بإمكانية الوصول المنتظم إلى الإنترنت ويوافق على تزويده بالمعلومات، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، معلومات حول التعديلات على الشروط والأحكام والتكاليف والرسوم وهذه الاتفاقيات والسياسات والمعلومات حول طبيعة ومخاطر الاستثمارات عن طريق نشر هذه المعلومات على الموقع أو البريد الإلكتروني. إذا رغب العميل في ذلك، يمكنه أن يطلب إرسالها بالبريد أو بالفاكس.

31.2. يدرك العميل أنه بمجرد تقديم طلب على منصة التداول، يجوز للشركة:

أ. إما أن تقوم بتنفيذ الأمر كطرف مقابل (أي تعمل بصفقتها أصلاً) وفي هذه الحالة ستكون الشركة موقع التنفيذ، أو
ب. إرسال طلب التنفيذ إلى طرف ثالث (المعروف باسم المعالجة المباشرة (STP) أو العمل كوكيل)، وفي هذه الحالة لن
تتصرف الشركة كطرف مقابل في الأمر وسيكون موقع التنفيذ هو الطرف الثالث.

30.3. يقر العميل بأن شروط تقديم عروض الأسعار للطلبات المنفذة على أساس المعالجة المباشرة والأسعار والتسعيرات المعروضة على منصة التداول هي تلك التي يوفرها موقع التنفيذ التابع للشركة. يحصل موقع التنفيذ على الأسعار (أسعار العرض والطلب) للأصل الأساسي لعقد مقابل الفروقات معين من مصادر مرجعية خارجية ذات سمعة طيبة (أي موجزات الأسعار). ثم يستخدم موقع التنفيذ هذه الأسعار لحساب أسعارها القابلة للتداول لعقد فروقات معين وتزويد الشركة بها.

32. الشكاوى والمنازعات

32.1. إذا رغب العميل في الإبلاغ عن شكوى، فيجب عليه إرسال بريد إلكتروني إلى الشركة مع العثور على "نموذج الشكاوى" المكتمل الموجود على [موقع الشركة](#). ستحاول الشركة حلها دون تأخير لا مبرر له ووفقاً لإجراءات شكاوى العملاء الخاصة بالشركة، والمتاحة مجاناً وعند الطلب.

32.2. إذا نشأت حالة لا تغطيها هذه الاتفاقية صراحةً، يتفق الطرفان على محاولة حل المسألة على أساس حسن النية والإنصاف وعن طريق اتخاذ مثل هذا الإجراء بما يتفق مع ممارسات السوق.

32.3. من حق العميل اتخاذ إجراء قانوني لا يتأثر بوجود أو استخدام إجراءات أي شكاوى مشار إليها أعلاه.

33. القانون المعمول به والحكم واللوائح المعمول بها

33.1. إذا لم يتم التوصل إلى تسوية بالوسائل الموضحة في الفقرة 30.1، فإن جميع النزاعات والخلافات الناشئة عن أو فيما يتعلق بالاتفاقية يجب تسويتها بشكل نهائي في المحكمة.

33.2. تخضع هذه الاتفاقية لقوانين سوق أبوظبي العالمي.

33.3. تخضع جميع المعاملات نيابة عن العميل للوائح المعمول بها حيث يتم تعديلها أو تعديلها من وقت لآخر. يحق للشركة اتخاذ أي إغفال اتخاذ أي إجراءات تراها ضرورية لضمان الامتثال للوائح المعمول بها، وقواعد السوق ذات الصلة. أي إجراءات قد يتم اتخاذها تكون ملزمة للعميل.

33.4. جميع الحقوق وسبل الانتصاف المقدمة إلى الشركة بموجب الاتفاقية تراكمية ولا تستثنى أي حقوق أو تعويضات ينص عليها القانون.

34. قابلية الفصل

34.1. إذا أعتبر أي جزء من هذه الاتفاقية من قبل أي محكمة ذات اختصاص قضائي غير قابل للتنفيذ أو غير قانوني أو يتعارض مع أي قاعدة أو لائحة أو قانون لأي سوق أو جهة تنظيمية، فسيتم اعتبار هذا الجزء مستبعداً من هذه الاتفاقية منذ البداية، وسيتم تفسير هذه الاتفاقية وإنفاذها كما لو لم يتم تضمين الحكم مطلقاً وشرعية أو قابلية تنفيذ الأحكام المتبقية من الاتفاقية أو شرعية أو صلاحية أو قابلية إنفاذ هذا الحكم وفقاً للقانون و/أو اللوائح الخاصة بأي دولة أخرى الاختصاص القضائي، لا تتأثر.

35. عدم ممارسة الحقوق

35.1. في حال فشل أي من الطرفين في السعي للحصول على تعويض عن الانتهاكات، أو الإصرار على الأداء الضار، لأي شرط أو حكم من أحكام هذه الاتفاقية، أو إخفاقه في ممارسة أي أو جزء من أي حق أو تعويض يحق لذلك الطرف بموجب هذه الاتفاقية، يجب ألا يشكل تنازلاً ضمناً عنها.

36. التنازل

36.1. يجوز للشركة في أي وقت بيع أو نقل أو التنازل عن أو استبدال أي من حقوقها أو مزاياها أو التزاماتها بموجب هذه الاتفاقية أو جميع حقوقها أو مزاياها أو التزاماتها بموجب هذه الاتفاقية أو نقلها أو التنازل عنها أو تجديدها لطرف ثالث أو يخضع تنفيذ الاتفاقية بأكملها لتقديم إخطار كتابي مسبق قبل 15 يوم عمل إلى العميل. وقد يتم ذلك دون قيود في حالة دمج الشركة أو الاستحواذ عليها مع طرف ثالث، أو إعادة تنظيم الشركة، أو تصفية الشركة أو بيع أو تحويل كل أو جزء من الشركة أو أصول الشركة إلى طرف ثالث.

36.2. من المتفق عليه والمفهوم أنه في حالة النقل أو التنازل أو التجديد الموضح في الفقرة 35.1 أعلاه، يكون للشركة الحق في الكشف عن و/أو نقل جميع معلومات العميل (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر البيانات الشخصية والتسجيل والمراسلات والعناية الواجبة ومستندات تعريف العميل والملفات والسجلات وتاريخ تداول العميل) تنقل حساب العميل وأموال العميل كما هو مطلوب، مع مراعاة تقديم إشعار خطي قبل 15 يوم عمل إلى العميل.

36.3. لا يجوز للعميل نقل حقوق العميل أو التزاماته بموجب الاتفاقية أو التنازل عنها أو فرض رسوم عليها أو تجديدها أو نقلها أو ادعاء القيام بذلك.



37. المُقَدِّم

37.1. في الحالات التي يتم فيها تقديم العميل إلى الشركة من خلال شخص ثالث مثل مقدم الأعمال أو الشريك أو المنتسب ("المُقدم")، يقر العميل بأن الشركة ليست ملزمة بأي اتفاقيات منفصلة يتم إبرامها بين العميل والمُقدم. كما تم توضيح أن المُقدم غير مصرح له بالإنفاق على الشركة بأي شكل من الأشكال، بتقديم ائتمان باسمنا، لتقديم ضمانات ضد الخسائر، لتقديم خدمات استثمارية أو استشارات قانونية أو استثمارية أو ضريبية باسمنا. يُذكر أيضاً أن المُقدم غير مخول من قبلنا بتحصيل الأموال منك لإيداعها في حساب العميل الخاص بك ويجب عليك استخدام طرق إيداع الأموال التي تقبلها الشركة.

37.2. يقر العميل بأن الشركة ستدفع للمقدم مع الإغراءات لتقديم العملاء. الرسوم حسب تفعيل الحسابات. من المفهوم أنه لن يتم تخفيض إجمالي الحركة للعميل نتيجة للحافز المدفوع للمُقدم. سيُكشف عن مزيد من التفاصيل حول هذه الحوافز للعميل عند الطلب. يرجى الرجوع إلى القسم 9 من الملحق 1 أدناه، لمزيد من التفاصيل حول الحوافز.

38. الممثل المُخَوَّل

38.1. يجوز للشركة في حالات معينة قبول ممثل مُخَوَّل نيابة عن العميل لتقديم طلبات إلى الشركة أو للتعامل مع أي مسائل أخرى تتعلق بحساب العميل أو هذه الاتفاقية، شريطة أن يقوم العميل بإخطار الشركة كتابياً مسبقاً بتعيين ممثلاً مفوضاً ويقدم مثل هذه المستندات المتعلقة بالتزامات الشركة في مكافحة غسيل الأموال؛ ووثائق التفويض لإثبات ذلك كما قد تطلبه الشركة، ومصدقة حسب الأصول بما يرضي الشركة، وتمت الموافقة على هذا الشخص من قبل الشركة التي تفي بجميع مواصفات الشركة لهذا الغرض.

38.2. ما لم تستلم الشركة إخطاراً كتابياً من العميل بإنهاء تفويض الممثل المُخَوَّل له، يحق للشركة، دون الإخلال بالفقرة 37.4 أدناه، مواصلة قبول الطلبات و/أو التعليمات الأخرى المتعلقة بحساب العميل بواسطة الممثل المعتمد نيابة عن العميل وسيُعرف العميل على هذه الطلبات على أنها صالحة وملزمة له.

38.3. يجب أن تتلقى الشركة الإخطار الكتابي بإنهاء تفويض الممثل المعتمد قبل 5 أيام عمل على الأقل من تاريخ إنهاء التفويض.

38.4. يحق للشركة (ولكن ليس التزاماً تجاه العميل) رفض قبول الطلبات و/أو التعليمات الأخرى المتعلقة بحساب العميل من الممثل المعتمد في أي من الحالات التالية:

- إذا اشتبهت الشركة بشكل معقول في أن الممثل المُخَوَّل له غير مسموح به قانوناً أو مخوَّلاً بشكل مناسب للتصرف على هذا النحو؛
- حدوث التقصير؛
- لكي تضمن الشركة الامتثال لقواعد و/أو ممارسات السوق ذات الصلة أو اللوائح المعمول بها أو غيرها من القوانين المعمول بها؛ أو
- لحماية مصالح العميل.

39. أصحاب الحسابات المتعددة

39.1. عندما يتألف العميل من شخصين أو أكثر، يجب أن تكون المسؤوليات والالتزامات بموجب الاتفاقية مشتركة ومتعددة. يعتبر أي إخطار أو إشعار آخر يُعطى إلى أحد الأشخاص الذين يشكلون العميل أنه قد تم تقديمه من قبل جميع الأشخاص الذين يشكلون العميل. يعتبر أي طلب يقدمه أحد الأشخاص الذين يشكلون العميل أنه قد تم تقديمه من قبل جميع الأشخاص الذين يشكلون العميل.

39.2. في حالة الوفاة أو العجز العقلي لأحد الأشخاص الذين يشكلون العميل، فإن جميع الأموال التي تحتفظ بها الشركة أو من بنوب عنها، ستكون لصالح الشخص الحي (الأحياء) وبطلب جميع الالتزامات والمسؤوليات المستحقة إلى الشركة سيكون مستحقاً على الحي (الأحياء).



40. التقييدات القانونية:

40.1 بدون تقييد أي مما سبق، فإن أداة التداول عبر الإنترنت الخاصة بنا (المنصة الإلكترونية للشركة) غير متاحة حيث يكون الوصول إليها و/أو استخدامها غير قانوني، نحتفظ بالحق في رفض و/أو إلغاء مرفق التداول عبر الإنترنت الخاص بنا و/أو أي جزء أو مكون منها، وفقاً لتقديرنا الخاص ولأي سبب وفي أي وقت، دون أن نكون ملزمين بتزويدك بأي تفسير أو تبرير لذلك.

40.2 لا تشكل أداة التداول عبر الإنترنت (المنصة الإلكترونية للشركة)، ولا يجوز استخدامها لأغراض، عرضاً و/أو التماساً لأي شخص في أي ولاية قضائية لا يُصرح فيها بهذا العرض و/أو الالتماس، و/أو أي شخص يعتبر تقديم مثل هذا العرض و/أو الالتماس له أمراً غير قانوني. قد يتم تقييد الوصول إلى و/أو استخدام وسيلة التداول عبر الإنترنت الخاصة بنا (المنصة الإلكترونية للشركة)، وعرض العقود المالية عبر أداة التداول عبر الإنترنت (المنصة الإلكترونية للشركة)، في بعض الولايات القضائية، وبالتالي، يُطلب من المستخدمين الذين يدخلون أداة التداول عبر الإنترنت (المنصة الإلكترونية للشركة) إعلامهم بهذه القيود ومراعاتها.

ملاحظة مهمة: نحن لا نقبل أي تداول من العملاء المقيمين في الولايات المتحدة. نحتفظ بالحق في فرض متطلبات إضافية أو شروط مسبقة لقبول العملاء المقيمين في أو من دول معينة في أي وقت ووفقاً لتقديرنا الوحيد والحصري، دون أن نكون ملزمين بتقديم أي تفسير أو تبرير.



41. مجمل الاتفاق - قابلية الفصل

41.1. تمثل هذه الاتفاقية (جنبًا إلى جنب مع مرفقاتها وملاحقها وإضافاتها ومرفقاتها وجدولها ومعارضها و/أو تعديلاتها) الاتفاقية الكاملة بينك وبيننا فيما يتعلق بالوصول إلى مرفق التداول عبر الإنترنت الخاص بنا واستخدامها، كما أنها تلغي وتحل محل جميع الترتيبات أو الاتفاقيات السابقة بينك وبيننا فيما يتعلق بالموضوع المذكور هنا، يحل محل أي اتصالات أو تفاهات أخرى بينك وبيننا، باستثناء ما هو محدد و/أو ينص على خلاف ذلك "في الشروط المتفق عليها بموافقة متبادلة من الطرفين".

41.2. لن يُفسر أي شيء وارد في هذه الاتفاقية على أنه يتطلب ارتكاب أي عمل مخالف للقوانين والقواعد و/أو اللوائح المعمول بها. في حالة وجود أي تعارض و/أو تناقض بين أي حكم من أحكام هذه الاتفاقية وأي قانون أو قانون أو مرسوم أو لائحة سارية حاليًا أو مستقبلية تحكم المعاملات بموجب هذه الاتفاقية، فإن هذا الأخير هو الذي يسود، ولكن في هذه الحالة يتأثر حكم هذه الاتفاقية بذلك يتم تقليصها وتقييدها فقط بالقدر اللازم لجعلها ضمن متطلبات القانون.

41.3. كل جزء من هذه الاتفاقية هو تعهد ملحوظ. في حالة اعتبار أي حكم من أحكام هذه الاتفاقية غير صالح أو غير قانوني أو غير قابل للتنفيذ بأي شكل من الأشكال من قبل محكمة ذات اختصاص قضائي، فإن مثل هذا البطلان أو عدم الشرعية أو عدم قابلية التنفيذ لن يؤثر على أي حكم آخر أو جزء من حكم من أحكام هذه الاتفاقية، والذي تظل سارية المفعول والتأثير الكامل ولن تتأثر أو تبطل بأي حال من الأحوال.

41.4. فيما يتعلق بأحكام هذه الاتفاقية، التي تعتبر غير صالحة أو غير قابلة للتنفيذ، كليًا أو جزئيًا، سوف يتفاوض الطرفان بحسن نية بقصد استبدال الحكم الباطل بأخر صالح يتوافق في تأثيره الاقتصادي بشكل أفضل مع الحكم الباطل بطريقة تتفق مع نواياهم المشتركة كما هو موضح في هذه الاتفاقية، ويجب إصلاح هذه الاتفاقية، إلى أقصى حد قانوني، وتفسيرها كما لو كان هذا الحكم غير صالح أو غير قانوني أو غير قابل للتنفيذ، أو جزء من حكم، لم يتم احتواؤه مطلقًا هنا، ويتم تعديل هذا الحكم أو الجزء بحيث يكون صالحًا وقانونيًا وقابل للتنفيذ إلى أقصى حد ممكن.

41.5. دون تقييد ما سبق، إذا أُعتبر أي بند (أو جزء من البند) وارد في هذه الاتفاقية لأي سبب من الأسباب واسعًا بشكل مفرط فيما يتعلق بالمدة أو النشاط أو الموضوع، فيجب تفسيره من خلال تقييده وتقليصه، بحيث يكون قابلة للتنفيذ إلى أقصى حد يتوافق مع القانون المعمول به في ذلك الوقت.

الملحق 1 - شروط تداول عقود الفروقات

1. النطاق والشروط الملزمة الأخرى

1.1. ينطبق هذا الملحق فقط على العملاء الذين يتداولون في الأدوات المالية للعقود مقابل الفروقات.

1.2. من المفهوم أن الشروط والأحكام والمتطلبات والميزات والوظائف والقيود الإضافية قد تنطبق على تداول العقود مقابل الفروقات المتاحة على المنصة ذات الصلة ويوافق العميل على أنه ملزم بها، ويحق للشركة تغييرها وفقًا لأحكام اتفاقية العميل هذه؛ لذلك، يوافق العميل على التحقق من هذه التغييرات قبل تقديم طلب عقود فروقات جديد.



تُنَفَّذ الأوامر في العقود مقابل الفروقات وفقاً لـ "ملخص أفضل الفوائد وسياسة تنفيذ الأوامر" المتاح على [الموقع](#).

2. أنواع طلبات عقود الفروقات

2.1. يمكن وضع طلبات عقود الفروقات التالية مع الشركة، اعتماداً على أنواع حساب العميل الذي يمتلكه العميل:

- أ. التسعير السابق يرسل العميل طلبات جديدة بالإشارة إلى السعر القابل للتنفيذ الذي تم استلامه مسبقاً.
- ب. الحد. تُنَفَّذ الأوامر وفقاً لمواصفات العميل بالسعر المحدد أو أفضل منه حتى يتم تنفيذها أو إلغاؤها أو انتهاء صلاحيتها.
- ج. السوق. تُنَفَّذ الأوامر على الفور بأفضل سعر متاح في النظام.
- د. نطاق السوق تُنَفَّذ الأوامر على الفور بأفضل سعر متاح في النظام طالما أن الانزلاق سعري ضمن النطاق المحدد.
- هـ. الوقف. الأوامر نشطة ولكن لا يتم تنفيذها حتى يصل سعر السوق إلى سعر تعامل الطلب. بعد ذلك، تُنَفَّذ الأوامر كأوامر في نطاق السوق أو الورقة المالية بناءً على ما إذا كان الحقل المرتبط محددًا أم لا.
- و. حد الخسارة، الأوامر نشطة ولكن لا يتم تنفيذها حتى يصل سعر السوق إلى سعر تعامل الطلب. تُنَفَّذ الأوامر بعد ذلك كأوامر محددة بسعر محدد للطلب أو أفضل منه.
- ز. طلب بديل. تتكون أوامر طلب بديل من طلبين يتم تقديمهما بشكل منفصل ومربطين بمعرفات الطلبات الخاصة بهم (أضف هنا ما تمثله معرفات الأحرف).



3. إضافة، إلغاء أو إزالة الطلبات والتنفيذ من طلبات العميل.

- 3.1. يمكن تقديم الطلبات وتنفيذها (إذا كان مسموحًا بها) أو تغييرها أو إلزتها خلال ساعات التداول لكل نوع من العقود مقابل الفروقات يظهر على موقع الشركة الإلكتروني و/أو المنصة، بصيغته المعدلة من الشركة من وقت لآخر.
- 3.2. تظل الأوامر المعلقة، التي لم تُنفَّذ، سارية خلال جلسة التداول التالية (حسب الاقتضاء).
- 3.3. لم تُنفَّذ أوامر السوق بسبب عدم وجود حجم كافٍ لملئها ولن تظل سارية المفعول وسيتم إلغاؤها.
- 3.4. سترحل جميع الصفقات المفتوحة إلى يوم العمل التالي عند إغلاق العمل في السوق الأساسية ذات الصلة، مع مراعاة حقوق الشركة في إغلاق الصفقة الفورية المفتوحة. سترحل أي صفقات آجلة مفتوحة عند انتهاء الفترة ذات الصلة إلى الفترة التالية ذات الصلة وفقاً لحقوق الشركة في إغلاق الصفقة المفتوحة.
- 3.5. يجب أن تكون الطلبات صالحة وفقاً لنوع ووقت الطلب المحدد، كما هو محدد من قبل العميل. إذا لم يتم تحديد وقت صلاحية الطلب، فيجب أن يكون صالحاً لفترة غير محددة. ومع ذلك، يجوز للشركة حذف واحد أو كل الطلبات المعلقة عند مستوى أمر الإيقاف كما هو محدد في التعريفات (القسم 2) وفي الفقرة 7.4 (و) أدناه من هذا الملحق.
- 3.6. لا يمكن تغيير الطلبات أو إلزتها بعد وضعها في السوق. يمكن تغيير أوامر إيقاف الخسارة وجني الأرباح حتى إذا تم وضع الصفقة في السوق طالما أنها مسافة أعلى من مستوى معين (اعتماداً على رمز التداول).
- 3.7. يجوز للعميل تغيير تاريخ انتهاء صلاحية الطلبات المعلقة أو حذف أو تعديل طلب معلق قبل تنفيذه، إذا لم يكن صالحاً حتى إلغائه.) (GTC).
- 3.8. أثناء سريان هذه الاتفاقية فيما يتعلق بجميع الأدوات المالية الفردية التي يتم تداولها، يتعين على الشركة تنفيذ أوامر العميل على أساس الحساب الخاص، بصفة موكل و/أو في نموذج المعالجة المباشرة.
- 3.9. لن تتحمل الشركة أي مسؤولية عن التحقق من دقة أي طلب.
- 3.10. تُنفَّذ طلبات عقود الفروقات على النحو التالي:

أ. عقود الفروقات على زوج العملات:

- أ. تُنفَّذ أوامر جني الأرباح بالأسعار المعلنة؛
- ب. تُنفَّذ أوامر إيقاف الخسارة للصفقات المعلقة بأسعار السوق الأولى؛
- ج. تُنفَّذ طلبات الحد بالأسعار المعلنة؛
- د. تُنفَّذ أوامر وقف الشراء وإيقاف البيع لصفقة افتتاحية بأسعار السوق الأولى.
- ب. عقود الفروقات للأصول الأساسية:
- أ. تُنفَّذ أوامر جني الأرباح بالأسعار المعلنة؛
- ب. تُنفَّذ طلبات الحد بالأسعار المعلنة؛
- ج. تُنفَّذ أوامر إيقاف الخسارة بأسعار السوق الأولى؛
- د. تُنفَّذ أوامر وقف الشراء وإيقاف البيع للصفقة الافتتاحية بأسعار السوق الأولى.

- 3.11. الشركة ليست ملزمة، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك في الاتفاقية، بمراقبة أو تقديم المشورة للعميل بشأن حالة أي معاملة أو إغلاق أي صفقة مفتوحة للعميل. عندما تقرر الشركة القيام بذلك، فسيتم القيام بذلك على أساس تقديري ولن يتم اعتباره تعهداً بالتزام بالاستمرار في القيام بذلك.
- 3.12. تقع على عاتق العميل مسؤولية أن يكون على دراية بصفقاته في جميع الأوقات.
- 3.13. تعتمد الأسعار التي تظهر على منصة العميل على الأسواق الأساسية ذات الصلة. ومع ذلك، إذا كان هناك تقلبات عالية في السوق الأساسية، قد يتغير تنفيذ الطلب وقد يحصل العميل على السعر الأول الذي سيكون متاحاً في الأسواق وليس السعر المطلوب، وقد ينتج عن ذلك انزلاق إيجابي أو سلبي لزبون.
- 3.14. تقدم الشركة عروض الأسعار من خلال مراعاة سعر الأصل الأساسي، ولكن لا يعني أن هذه الأسعار تقع ضمن أي نسبة مئوية محددة من سعر الأصل الأساسي. عندما يُغلق السوق الأساسي ذي الصلة، ستعكس عروض الأسعار المقدمة من الشركة ما تعتقد الشركة أنه سعر العرض والطلب الحالي للأصل الأساسي ذي الصلة في ذلك الوقت. يقر العميل بأن هذه الأسعار سيتم تحديدها من قبل الشركة وفقاً لتقديرها المطلق.

3.15. في حالة عدم قدرة الشركة على متابعة الطلب، فيما يتعلق بالسعر أو الحجم أو أي سبب آخر، اعتماداً على نوع حساب تداول العميل، سترسل الشركة إعادة عرض أسعار للعميل بالسعر الذي هو عليه على استعداد للتعامل حتى يتوفر السعر الذي يطلبه العميل. إعادة عرض الأسعار المقدمة للعميل هي السعر المتاح التالي الذي تتلقاه الشركة من مواجز الأسعار. من المفهوم أن الشركة لا تعيد تسعير الطلبات المتعلقة.



4. الأسعار، والعملات، ورسوم التمويل، والمقايضات

4.1. ستوفر منصة التداول عرض سعر شراء وسعر بيع لكل أصل أساسي يتم تداوله على منصة التداول. أنت تقر أيضًا أنه عند فتح عملية شراء أو إغلاق عملية بيع، لا يجوز لك القيام بذلك إلا بالسعر الذي تحدده منصة التداول لشراء هذا الأصل الأساسي. أنت تقر أيضًا أنه عند فتح عملية بيع أو إغلاق عملية شراء، لا يجوز لك القيام بذلك إلا بالسعر الذي تحدده منصة التداول لهذا الأصل الأساسي.

4.2. جميع الأدوات المالية المتاحة لدى الشركة التي لها هوامش متاحة على المنصة و/أو الموقع الإلكتروني. يحق للشركة تعديل هوامشها وفقًا لتقديرها من وقت لآخر. يجب أن تتأثر هذه التغييرات على المنصة و/أو الموقع الإلكتروني والعمل مسؤول عن التحقق من وجود تحديثات بانتظام.

4.2.1. قد لا تُمثل فروق الأسعار من الناحية النقدية، ولكنها قد تظهر أيضًا في وحدات أخرى مثل النقاط، والتي يمكن أن تختلف قيمتها اعتمادًا على الأداة. سنتمكّن من العثور على قيمة النقطة عبر جميع أدواتنا على موقعنا الإلكتروني، من خلال الوصول إلى كل عنصر أساسي على منصتنا.

4.2.2. قد تزداد فروق الأسعار خلال الإعلانات الرئيسية بسبب ظروف السوق المتقلبة وغير السائلة، و/أو في وقت متأخر من الليل.

4.3. لفتح صفقة في بعض أنواع العقود مقابل الفروقات، قد يُطلب من العميل دفع رسوم تمويل، يُكشف عن مبلغها على موقع الشركة على الويب. في حالة رسوم التمويل، يتم زيادة أو تخفيض قيمة الصفقات المفتوحة في بعض أنواع العقود مقابل الفروقات عن طريق رسوم التمويل اليومية "معدل المقايضة" طوال فترة العقد.

4.4. من الاثنين إلى الخميس، يتم احتساب تبييت مقايضات جميع الأدوات ما عدا أزواج العملات الأجنبية على الساعة 22:00 بتوقيت غرينتش (أو 21:00 خلال التوقيت الصيفي البريطاني) وكل يوم جمعة في الساعة 22:00 بتوقيت غرينتش (أو 21:00 خلال التوقيت الصيفي الليلي)، يتم مضاعفة رسوم التبييت ثلاث مرات للتعويض عن عطلة نهاية الأسبوع التالية.

تظل الحسابات الخالية من التبييت معفاة من الرسوم خلال فترة السماح كما هو موضح في الجدول أدناه، وفقًا للجنة المعنية التي تنتمي إليها الأداة المالية. ستخضع المراكز التي يستمر امتلاكها بعد نهاية فترة السماح لرسوم تُفرض في الساعة 22:00 بتوقيت جرينتش (أو 21:00 خلال BST) بعد نهاية الفترة المذكورة.

مجموعة الاداة	فترة السماح (احتساب الليالي)
العملات الأجنبية الرئيسية	5 ليالي
العملات الأجنبية الثانوية	3 ليالي
العملات الأجنبية النادرة	2 ليالي
المعادن	3 ليالي
المؤشرات	2 ليالي
الطاقة	4 ليالي

السلع	4 ليالي
صناديق الاستثمار المتداولة	4 ليالي
الأسهم	4 ليالي
العملات الرقمية	3 ليالي
بليندز	4 ليالي

4.5. بالنسبة لأرواج العملات الأجنبية، تُضاعف رسوم التثبيت الليلية ثلاث مرات كل يوم أربعاء الساعة 22:00 بتوقيت جرينتش (أو 21:00 خلال التوقيت الصيفي البريطاني) لتعويض عطلة نهاية الأسبوع القادمة.

5. اللوات

5.1. حجم اللوات القياسي 1 (واحد) هو وحدة القياس المحددة لكل عقد فروقات. قد تقدم الشركة عقودًا قياسية، وحصصًا صغيرة، وعروضًا مصغرة، وفقًا لتقديرها، على النحو المحدد من وقت لآخر في مواصفات العقد أو موقع الشركة على الويب.

6. إيقاف الخسارة المتابع، طلبات إيقاف الخسارة، أو أي برنامج لطرف ثالث تقدمه الشركة

6.1. يوافق العميل على أن عمليات التداول التي تستخدم وظائف إضافية لمنصة تداول العميل مثل إيقاف الخسارة المتابع و/أو نظام تداول آلي يتم تنفيذه بالكامل تحت مسؤولية العميل، حيث أنه يعتمد بشكل مباشر على محطة التداول الخاصة به ولا تتحمل الشركة أي مسؤولية من أي نوع.

6.2. يوافق العميل على أن وضع أمر إيقاف الخسارة لن يحد بالضرورة من الخسائر للمبالغ المقصودة، لأن ظروف السوق قد تجعل من المستحيل تنفيذ مثل هذا الأمر بالسعر المحدد ولا تتحمل الشركة أي مسؤولية على الإطلاق.

7. متطلبات الهامش

7.1. يجب على العميل توفير الهامش الأولي والحفاظ عليه في مثل هذه الحدود وفقًا لحدود الجهة التنظيمية أو أي تدابير وطنية أخرى. ترد التفاصيل في سياسة الرافعة المالية والهامش على [الموقع](#).

7.2. ما لم يحدث قوة تصنف بأنها قاهرة، يحق للشركة تغيير متطلبات الهامش، من خلال توفير منشور في (موقع الويب و/أو المنصة) ويحق للشركة تطبيق متطلبات الهامش الجديدة على الصفقات الجديدة.

7.3. يحق للشركة تغيير متطلبات الهامش دون إشعار مسبق للعميل في حالة حدوث قوة تُصنّف بأنها قاهرة وخاصة عندما تكون هناك ظروف سوق غير طبيعية. في هذه الحالة، يحق للشركة تطبيق متطلبات الهامش الجديدة على الصفقات الجديدة والصفقات المفتوحة بالفعل.

7.4. مع عدم الإخلال بالفقرة 13.1. من اتفاقية العميل، يحق للشركة إغلاق بأسعار السوق و/أو تحديد حجم الصفقات المفتوحة للعميل ورفض طلبات العملاء الجديدة في أي من الحالات التالية:



- أ. تعتبر الشركة أن هناك شروط تداول غير طبيعية.
- ب. تقل قيمة ضمان العميل عن الحد الأدنى لمتطلبات الهامش.
- ج. في أي وقت، تكون القيمة العقارية (الرصيد الحالي بما في ذلك الصفقات المفتوحة) مساوية أو أقل من النسبة المئوية المحددة من الهامش (الضمان) اللازم للاحتفاظ بالصفقة المفتوحة.
- د. تقوم الشركة بإجراء طلب هامش التغطية (بما في ذلك الموقف الذي تقوم فيه المنصة بإخطار العميل تلقائياً) ويفشل العميل في الوفاء به.
- هـ. يرفض نظام الشركة الطلب بسبب قيود التداول المفروضة على حساب العميل.
- و. عندما يصل مستوى الهامش إلى **50%** (نسبة حقوق الملكية إلى الهامش في حساب العميل)، ستبدأ صفقات العميل في الإغلاق تلقائياً بالصفقات الأكثر خسارة بأسعار السوق (مستوى الإغلاق **50%**) تمتلك الشركة الحق في رفض طلب جديد.

7.5. لا تلتزم الشركة بإجراء طلب هامش التغطية للعميل (الانغماس في الموقف عندما تحذر المنصة العميل تلقائياً من أنها وصلت إلى نسبة معينة من الهامش في حساب العميل). ومع ذلك، إذا قامت الشركة بإجراء طلب هامش التغطية، فيجب على العميل اتخاذ أي من الخيارين أو كليهما للتعامل مع الموقف:

- أ. الحد من تعرضه للمخاطر (الصفقات المغلقة)؛ أو
- ب. إيداع المزيد من الأموال في حساب العميل الخاص به.

7.6. يجب دفع الهامش بأموال نقدية بعملة حساب العميل.

7.7. يتعهد العميل بعدم إنشاء أو امتلاك أي مصلحة أمنية معلقة على الإطلاق، أو الموافقة على التنازل عن أو نقل أي من الهامش المحول إلى الشركة. من المفهوم أنه بمجرد تنفيذ الأمر، يجب أن يظهر الهامش في الرصيد ويشكل جزءاً منه، ولكن نظراً لاستخدامه كضمان للحفاظ على المركز مفتوحاً، فلن يكون متاحاً للسحب.

8. تسوية الصفقات

8.1. عند إتمام الصفقة، تُطبّق أحد الإجراءات التالية:

- أ. يجب أن يكون العميل مسؤولاً عن الفرق إذا كانت الصفقة:
 - أ. بيع، وسعر إغلاق الصفقة أعلى من سعر افتتاح الصفقة؛ أو
 - ب. شراء، وسعر إغلاق الصفقة أقل من سعر افتتاح الصفقة.
- ب. يجب أن يتلقى العميل الفرق إذا كانت الصفقة:
 - a) بيع، وسعر إغلاق الصفقة أقل من سعر افتتاح الصفقة؛ أو
 - b) شراء، وسعر إغلاق الصفقة أعلى من سعر افتتاح الصفقة.

8.2. ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك، فإن جميع المبالغ التي يكون أي من الطرفين مسؤولاً عنها بموجب الفقرة 8.1 من هذا الملحق تكون مستحقة الدفع فوراً عند إغلاق الصفقة أو انتهاء صلاحيتها. بموجبها، يُفوض العميل الشركة بخصم أو اعتماد حساب العميل ذي الصلة بالمبالغ ذات الصلة عند إغلاق كل معاملة.

9. الحوافز

9.1. من المفهوم أنه بمجرد تقديم طلب على منصة التداول، يجب على الشركة إرسال طلبك للتنفيذ إلى طرف ثالث (يُعرف باسم المعالجة المباشرة (STP) أو العمل كوكيل)، وفي هذه الحالة لن تكون الشركة كذلك العمل كطرف مقابل في الطلب وسيكون موقع التنفيذ هو الطرف الثالث.



9.2 يجوز للشركة أن تقرر وفقاً لتقديرها الخاص أن تضع أمراً لتنفيذ طلب العميل إلى مكان تنفيذ تابع لطرف ثالث.

9.3 من المفهوم أنه عندما تقوم الشركة بالترتيب لتنفيذ أوامر العميل من خلال موقع تنفيذ ولا تقوم بتنفيذها بنفسها كمبدأ أساسي ضد العميل، بالنسبة لأنواع معينة من عقود الفروقات، فقط عندما تفرض الشركة عمولات منفصلة على العميل، تدفع الشركة أيضاً عمولات شهرية إلى موقع التنفيذ. صُممت هذه الرسوم لتحسين جودة الخدمة المقدمة للعميل. تُحسب كنسبة مئوية من إجمالي العمولات التي تتقاضاها الشركة لنوع معين من العقود مقابل الفروقات.

9.4 يجوز للشركة المشاركة و/أو الاستفادة من أي معاملة يتم الدخول فيها من قبلنا و/أو فيما يتعلق بأي معاملة تُنفَّذ نيابة عن العميل. لن يتم تحديد تفاصيل أي من هذه المكافآت أو ترتيبات المشاركة في تأكيد التجارة ذي الصلة. يجوز للشركة بناءً على طلب معقول، وبقدر الإمكان أن تكشف لك عن مبلغ أي من هذه المكافآت.

9.5 يتم احتساب طريقة حساب أسعار العرض والطلب الخاصة بالشركة التي تظهر على المنصة لعقد فروقات معين بالرجوع إلى سعر الأصل الأساسي ذي الصلة، والذي تحصل عليه الشركة من أماكن التنفيذ التابعة لجهة خارجية التي تحصل على أسعارها الخاصة (أسعار العرض والطلب) للأصل الأساسي لعقد فروقات معين من مصادر مرجعية خارجية ذات سمعة طيبة (مثل مواجز الأسعار). ثم تستخدم مواقع التنفيذ هذه الأسعار لحساب أسعارها القابلة للتداول لعقد فروقات معين وتزويد الشركة بها. تقوم الشركة بدورها بتزويد العملاء على منصتها بأسعارها الخاصة. من الملاحظ أنه في معظم أنواع العقود مقابل الفروقات، قد تختار الشركة زيادة الهامش. الفرق بين تسعيرة أسعار العرض والطلب لعقد فروقات معين هو الهامش. بين العرض والطلب، الأسعار التي يعرضها للعملاء مقارنة بالأسعار التي يحصل عليها من مصادر مرجعية خارجية لجهة خارجية، مكان التنفيذ (يضيف هامشاً إلى فروق الأسعار). في أنواع أخرى من العقود مقابل الفروقات، لا تزيد الشركة الأسعار التي تقدمها للعملاء ولكنها تفرض عمولة منفصلة بدلاً من ذلك. تظهر عمولات الشركة على الموقع الإلكتروني تحت [شروط التداول](#) وتحت [المصاريف والرسوم](#).

يجب قراءة جميع البنود والشروط الواردة في هذه الاتفاقية أو الموافقة عليها أو قبولها دون تعديلات، والتي تشمل هذه الشروط والأحكام المنصوص عليها صراحةً أدناه وتلك المدرجة هنا بالإشارة إليها، قبل أن تصبح عميلاً لشركة Key Way Markets Ltd.

إذا كانت لديك اعتراضات على أي من هذه الشروط والأحكام، أو أي جزء منها، و/أو إذا كنت لا توافق على الالتزام بهذه الشروط والأحكام، أو أي جزء منها، فلا تدخل و/أو تستخدم وسيلة التداول عبر الإنترنت الخاصة بنا بأي شكل من الأشكال وإبلاغنا كتابياً على الفور.

الملحق 1 - شروط وأحكام العملة الرقمية وتحذير المخاطر

المقدمة

1

1.1 يجب قراءة شروط وأحكام العملات الرقمية (وكذلك "الشروط" الأخرى) وهي مكملة للشروط والأحكام العامة الموجودة 1.1 على موقعنا الإلكتروني: <https://ae.capex.com/en/legal-documents/terms-and-conditions>

1.2 تم تحديد هذه الشروط على أساس أن CAPEX سيوفر لك خيار التداول، من خلال المنتجات ذات الرافعة المالية لبعض العملات الرقمية (وكذلك "العملات الرقمية" "الأصول الافتراضية") وقبل أن تتمكن من تداول هذه المنتجات، يرجى قراءة وقبول هذه الشروط وكذلك فهم مختلف تحذيرات المخاطر المرتبطة على النحو المبين في تحذير المخاطر أدناه.

1.3 باستخدام خدمات Cryptocurrency، أي المنتجات ذات الرافعة المالية المتعلقة بالعملات الرقمية، المقدمة من CAPEX، فإنك توافق على الالتزام بهذه الشروط والأحكام العامة والإقرار بها وفهمها، بما في ذلك المخاطر المرتبطة بها كما هو مذكور هنا وأنت توافق أيضًا على أن لديك القدرة الكاملة، بما في ذلك القانونية، لقبول هذه الشروط والدخول في تداول المنتجات ذات الرافعة المالية في العملات الرقمية.

1.4 يسمح لك بلد إقامتك أو الولاية القضائية التي تقيم فيها بالتسجيل وفتح حساب مع CAPEX واستخدام المنتجات ذات الرافعة المالية التي يتم تداولها في العملات الرقمية، وأنك لست مقيم في بلد حيث الشراء أو التداول أو المعاملات التي تنطوي على العملات الرقمية محظور بشكل مباشر أو غير مباشر؛



1.5 تقع على عاتقك وحدك مسؤولية التأكد من امتثالك لجميع القوانين ذات الصلة في بلد إقامتك والسلطة القضائية ذات الصلة التي يمكنك من خلالها الوصول إلى المنتجات ذات الرافعة المالية في العملات الرقمية ، كما توافق على تعويض CAPEX عن أي وجميع عواقب الفشل في القيام بذلك؛

1.6 قد لا تكون المنتجات ذات الرافعة المالية المتعلقة بالعملية الرقمية مناسبة لجميع المستثمرين، كما يجب فهم المخاطر المرتبطة بالاستثمار في هذه المنتجات. تقع على عاتقك مسؤولية التأكد من أنك على دراية بطبيعة هذه المخاطر وتدرك أن هذه المنتجات شديدة من ناحية المخاطرة والمضاربة، ويجب أن تكون على دراية بالمخاطر التي تنطوي عليها وأن تفكر فيما إذا كان الاستثمار في منتجات الرافعة المالية للعملات الرقمية مناسب لك.

2. تحذيرات المخاطر

2.1 قبل التداول في المنتجات ذات الرافعة المالية المتعلقة بهذه الأصول الافتراضية، تم تحذيرك بكل شفافية بشأن المخاطر المرتبطة بها وقبل الانخراط في الاستثمار في هذه المنتجات، فإنك توافق وتقر بأنك تفهم وتقبل جميع المخاطر المرتبطة. القائمة أدناه ليست شاملة وعادة ما تنطبق المخاطر الكامنة في التعامل مع المنتجات ذات الرافعة المالية المتعلقة بالعملات الرقمية. قد تكون هناك مخاطر إضافية لم يتوقعها CAPEX أو تحديدها في هذه الشروط أو في أي تحذير مخاطر آخر. يجب عليك قراءة تحذيرات المخاطر بعناية ويجب عليك تقييم ما إذا كانت قدرتك المالية ووضعك المالي، بما في ذلك مستوى تحمل المخاطر، مناسبة لتداول العملات الرقمية بأي شكل من الأشكال.

لذلك تقرر وتوافق على ما يلي:

2.2 العملات الرقمية والمنتجات ذات الرافعة المالية في العملات الرقمية معقدة وذات طابع مخاطرة عالية مثل تقلبات أسعار السوق، وبالتالي فإنها تنطوي على مخاطر عالية مثل خسارة إجمالي رأس مال المستثمر. العملات الرقمية تتعرض لعدد من المخاطر الإضافية التي قد لا تكون موجودة في الاستثمارات التقليدية.

2.3 يمكن أن تتغير قيمتها على نطاق واسع ويمكن أن تكون شديدة التقلب في أي يوم معين، وقد تؤدي إلى خسارة كبيرة خلال فترة زمنية قصيرة. بسبب هذه التقلبات، قد تزيد أو تفقد قيمة الأصول الافتراضية الخاصة بك في أي لحظة، وبالتالي فإن أي عملة، افتراضية أو غير افتراضية، قد تخضع لتغيرات كبيرة في القيمة، وهناك خطر متواصل يتمثل في حدوث خسائر نتيجة لذلك التداول في أي منتج ذي رافعة مالية متعلقة بالعملات الرقمية.

يمكن أن تكون مخاطر الخسارة في التداول والاحتفاظ بالمنتجات ذات الرافعة المالية في العملات الرقمية كبيرة ويمكن أن تؤدي إلى خسارة رأس مال المستثمر بالكامل.



2.4 تظهر العملات الرقمية تقلبات عالية في الأسعار مع تغيرات أسعار كبيرة في فترات زمنية قصيرة. تعمل أسواق العملات الرقمية على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، وبالتالي يمكن أن تحدث تحركات الأسعار في أي وقت.

2.5 الأصول الافتراضية لا تزال تقنية تجريبية لا تزال تتطور وقد تتغير في أي وقت. يتطلب تداول العملات الرقمية معرفة جيدة بالأسواق، فهي ليست مناسبة لجميع المستثمرين، وبالتالي يجب ألا تتداول في مثل هذه المنتجات إذا لم تكن لديك المعرفة والخبرة اللازمة بهذا المنتج المذكور ويجب أن تكون دائماً على دراية كاملة وفهم للخصائص والمخاطر المتعلقة بهذه المنتجات.

2.6 لا يحق لك أي حماية خلال تداول مثل هذه المنتجات.

2.7 قد تختلف الرسوم وفروقات الأسعار عن المنتجات ذات الرافعة المالية الأخرى.

2.8 يحتفظ CAPEX بالحق في إيقاف أو تعليق التداول في منتجات الرافعة المالية للعملات الرقمية.

2.9 يمكن أن تكون هناك اختلافات في أسعار العملات الرقمية المستخدمة لتحديد قيمة منتج ذو رافعة مالية، مما قد يؤثر على قدرتك في الحصول على قيمة عادلة.

أنت توافق أيضاً على ما يلي:



2.10 نظراً لأنه يتم تداول العملات الرقمية في التبادلات الرقمية اللامركزية والغير منظمة، فإن تكوين الأسعار وحركات الأسعار للعملات الرقمية يعتمد فقط على القواعد الداخلية للتبادل الرقمي المعين، والتي قد تكون عرضة للتغيير في أي وقت وبدون إشعار. يؤدي هذا غالباً إلى تقلبات عالية خلال اليوم في أسعار العملات الرقمية والتي قد تكون أعلى بكثير مقارنة بالأدوات المالية التقليدية الأخرى.

لذلك، من خلال تداول المنتجات ذات الرافعة المالية في العملات الرقمية فإنك تقبل المخاطرة العالية لخسارة المبالغ المستثمرة، والتي قد تحدث في غضون فترة زمنية قصيرة نتيجة لتحركات الأسعار السلبية المفاجئة للعملات الرقمية.

2.11 بالإضافة إلى ذلك، قد تخضع بيانات السوق وتوفير معلومات الأسعار التي تقدمها البورصات الرقمية ، للقواعد والممارسات الداخلية لهذه البورصات والتي قد تختلف بشكل كبير عن القواعد والممارسات التي تراعيها البورصات المنظمة. لذلك يجب أن تدرك أن قواعد تشكيل التسعير في بورصات العملات الرقمية لا تخضع لأي إشراف تنظيمي ويمكن تغييرها وفقاً لتقدير البورصة الرقمية ذات الصلة في أي وقت.

2.12 كما قد تفرض هذه البورصات الرقمية تعليق على التداول أو اتخاذ إجراءات أخرى قد تؤدي إلى تعليق أو وقف التداول بها أو أن السعر وبيانات الأسواق قد يصبحان غير متاحين لنا.

قد تؤدي هذه العوامل إلى تأثير سلبي على صفقاتك المفتوحة، بما في ذلك خسارة جميع المبالغ المستثمرة. في حالة حدوث انقطاع مؤقت أو دائم للتداول أو توقفه في أي بورصة رقمية نستمد منها معلومات الأسعار الخاصة بنا للعملة الرقمية ذات الصلة، فسيتم تسعير صفقاتك في هذه العملة الرقمية حسب آخر سعر متاح للعملة الرقمية ذات الصلة، وقد تكون كذلك غير قادر على إغلاق أو تصفية المراكز أو سحب أي أموال متعلقة بهذا المركز حتى استئناف التداول في البورصة الرقمية ذات الصلة (إن وجد).

2.13 عند استئناف التداول مرة أخرى إما في البورصة الرقمية الأولى ذي الصلة أو في أي بورصة بديلة لها، فقد يكون هناك فرق كبير في الأسعار (فجوة سعرية) قد تؤثر على قيمة مراكز المنتجات ذات الرافعة المالية الخاصة بك في العملات الرقمية ذات الصلة وقد تؤدي إلى مكاسب أو خسائر كبيرة.

2.14 في حالة عدم استئناف التداول، فمن المحتمل أن تفقد استثمارك بالكامل تماماً. أنت توافق وتقبل على أنه تم إبلاغك من قبل CAPEX بهذا الخطر المعين وأنت فهمته، كما يجب أن تأخذ هذه المخاطر في الاعتبار عند اتخاذ أي قرارات استثمارية فيما يتعلق بتداول المنتجات ذات الرافعة المالية في العملات الرقمية.

You must read, agree with or accept all of the terms and conditions contained in this Agreement without modifications, which include this terms and conditions expressly set out below and those incorporated herein by reference, before you may become a client of Key Way Markets Ltd.

يجب عليك قراءة جميع البنود والشروط الواردة في هذه الاتفاقية و الموافقة عليها أو قبولها دون تعديلات ، والتي تشمل هذه الشروط والأحكام المنصوص عليها أدناه وتلك المدرجة هنا بالإشارة إليها ، قبل أن تصبح عميلاً لشركة Key Way Markets Ltd.

If you have objections to any of these terms and conditions, or any part thereof, and/or if you do not agree to be bound by these terms and conditions, or any part thereof, do not access and/or use our online trading facility in any way and inform us in writing immediately.

إذا كانت لديك اعتراضات على أي من هذه الشروط والأحكام ، أو أي جزء منها ، و / أو إذا كنت لا توافق على الالتزام بهذه الشروط والأحكام ، أو أي جزء منها ، فلا تسجل الدخول و / أو تستخدم وسيلة التداول عبر الإنترنت الخاصة بنا بأي شكل من الأشكال وإبلاغنا كتابياً على الفور .